الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

جانفي 2023

المشروع السنوي للآداء

لسنة 2023

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف

الفهـــرس

المحـور الأول تقديم المهمة 3

1- إستراتيجية المهمة : 4
2- برامج المهمة: 7
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى: 8

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 11

البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة 12

1- تقديم البرنامج:.....13
2- أهداف ومؤشرات الأداء: 16
3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025).....23

البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة 25

1- تقديم البرنامج:.....26
2- أهداف ومؤشرات الأداء : 28
3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2023-2025) 43

البرنامج عدد 3: برنامج المناجم 46

1- تقديم البرنامج:.....47
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء: 49
3- إطار نـفـقـات البرنامج متوسط المدى 2023-2025: 57

البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة 60

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته: 61
2- أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:.....62
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2025:.....78

الملاحق 87

بطاقات مؤشرات الآداء 88

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج الطاقة 89

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج الصناعة 100

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج المناجم 114

بطاقات مؤشرات الآداء برنامج القيادة والمساندة 126

بطاقات الفاعلين العموميين 146

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلة في برنامج الطاقة 147

بطاقات الفاعلين العموميين لمتدخلة في برنامج الصناعة 156

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلة في برنامج المناجم 169

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي 180

المـحـور الأول تقديم المـهمـة

1-إستراتيجية المهمة :

تتولى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة ودعم الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم، وتهدف في هذا الإطار إلى تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وتتنزل استراتيجية المهمة ضمن التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية للدولة التونسية على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة إلى أفق سنة 2030 والتي تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتحقيق صناعة مستدامة ومجددة وضمان الحصول على طاقة نظيفة والتي أقرتها الأهداف 7 و9 والتي تنص على:

- **الهدف السابع: طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة** والذي يقوم على محورين أساسيين ضمان حصول الجميع على الطاقة وبأسعار معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية.

أما فيما يتعلق بتوفير الطاقة لجميع الفئات فتعد تونس من البلدان التي بلغت فيها نسبة التغطية الكهربائية 100% في المناطق الحضرية و99% في المناطق الريفية مع العمل على تطوير انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

كما نجحت الوزارة بفضل الآليات المتبعة من طرف الفاعلين العموميين في التخفيض الإجمالي من الكثافة الطاقية بحوالي 2٪ سنويًا لكن رغم ذلك لا تزال هذه الإنجازات غير كافية في مواجهة الزيادة الحادة في الطلب على الطاقة، حيث أصبحت تونس منذ سنة 2001، مستوردا صافيا للطاقة الأولية نظرا لنقص المصادر وضعف الاستثمارات مما انعكس على معدل الاستقلالية الطاقية.

أما فيما يتعلق بمحور زيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية رغم أن تونس من بين البلدان الثلاثة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أدخلت تحسينات في الإطار التشريعي لتطوير الطاقات المتجددة لكن بقي المزيج الطاقي يعتمد أساسا على الطاقة الأحفورية (99٪ منها 57٪ للغاز الطبيعي و 42٪ للنفط)،وهو نفس التمشي بالنسبة للكهرباء التي رغم الزيادة في طاقتها الإنتاجية فهي لاتزال تعتمد على الغاز الطبيعي (97٪) على الرغم من الإمكانات المهمة في مجال الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

- **الهدف التاسع: الصناعة، التجديد والبنية التحتية** يرنو هذا الهدف إلى توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

كما تتنزل استراتيجية المهمة في إطار الالتزام باحترام دستور الجمهورية التونسية ونذكر من بين أحكامه الفصل 16 الذي ينص على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية. تعرض الاتفاقيات وعقود الاستثمار المتعلقة بالثروات الوطنية على مجلس نواب الشعب وعلة المجلس الوطني للجهات والأقاليم للموافقة عليها." وكذلك جملة التشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بمجال تدخل المهمة.

كذلك على المستوى الوطني يعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لضبط الاستراتيجيات والأهداف القطاعية حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط المتعلقة خاصة بتحديث القطاع الصناعي ودعم القدرة التنافسية للقطاع وتسريع الانتقال الطاقي.

كما تعمل المهمة على تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في مأسسة المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء ضمن سياساتها العمومية وذلك في تناغم مع الالتزامات الدولية (أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) والوطنية (الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية: الأثر الثالث المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين

الاقتصادي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل والاثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي)

وفي إطار تشخيص واقع القطاعات التي تشرف عليها المهمة ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني عليها تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تنوع المهن والنشاطات التابعة للقطاع الصناعي،
- التكلفة التنافسية لليد العاملة التونسية،
- تموقع جغرافي استراتيجي للاندماج في سلاسل القيمة العالمية،
- قطاع واعد للصناعات الغذائية وفي تطور متواصل بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية،
- المصادقة على مشاريع في مجال الطاقات المتجددة مما سيرفع في نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي،
- إعداد مشروع استراتيجية في قطاع الطاقة في انتظار عرضها في مجلس وزاري مضيق،
- تحسن تدريجي لإنتاج الفسفاط،
- شهدت المواد الغير فسفاطية في السنوات الأخير تطورا في رقم المعاملات نتيجة تحسن انتاج الأملاح نتيجة دخول مشاريع جديدة في الإنتاج الفعلي،
- استحثاث نسق البحث المنجمي نتيجة تطور عدد رخص البحث وكذلك امتيازات الاستغلال.

كما تعمل المهمة على تحسين وتجاوز جملة من النقائص:

- ضعف نسبة الاستثمار الوطني في القطاع الصناعي،
- تراجع متواصل لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام،
- منوال صناعي يعتمد أساسا على اليد العاملة التي ليست لها قيمة مضافة،
- تدهور مناخ الاستثمار (نصوص قانونية وإجراءات إدارية معقدة، ارتفاع في التكاليف، نقص في التنسيق بين مختلف المتدخلين)

- تراجع الموارد المتاحة من الطاقة الأولية بينما يشهد الطلب نموا متواصلا،
- الاعتماد الشبه كلي على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بنسبة تفوق 97 % بينما تعود 3% إلى الطاقات المتجددة،
- تراجع لمعدل الإنتاج السنوي للفسفاط نتيجة لضعف منظومة النقل وبطئ انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج،
- نقص استقطاب مستثمرين ذوي كفاءة فنية ومالية عالية في قطاع المواد الغير فسفاطية لغياب الترويج والنصوص القانونية المواكبة لتطور القطاع.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاعات من نقاط قوة وتحديات وجب رفعها وفي ظل الإطار العام الدولي والوطني وتأثيرها على القطاعات فإن رؤية المهمة على المدى المتوسط ترتكز أساسا على محاور استراتيجية تسعى إلى تحقيق أهدافها خلال فترة المخطط 2023-2025 وهي:

- ✓ توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات ودعم التجديد صلب المؤسسات الصناعية،
- ✓ دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة،
- ✓ تنمية الموارد الوطنية من المحروقات ودعم الاستقلالية الطاقية،
- ✓ ضمان الانتقال الطاقي عبر التسريع في نسق المشاريع في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
- ✓ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته والنهوض بقطاع المواد الغير الفسفاطية.

2-برامج المهمة:

تتكون مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من ثلاثة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للمهمة وبرنامج قيادة ومساندة يوفر الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية:

- ➢ برنامج الطاقة،
- ➢ برنامج الصناعة،

- برنامج المناجم،
- برنامج القيادة والمساندة.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تم ضبط نفقات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة بـ 5.971.200 أ.د سنة 2023 مقابل 7.889.650 أ.د مرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 أي بنقص يقدر بـحوالي 1919 أ.د (-24%).

ويرجع هذا النقص المسجل في ميزانية المهمة إلى التقليص في نفقات التدخلات والتي تعود أساسا إلى انخفاض نفقات دعم المحروقات.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		ق.م 2022	ق.م تعديلي 2022	تقديرات 2023	التطور	
					المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	إ.التعهد	37170	37170	38810	1640	4.4
	إ.الدفع	37170	37170	38810	1640	4.4
نفقات التسيير	إ.التعهد	6963	5943	7730	1787	30
	إ.الدفع	6963	5943	7730	1787	30
نفقات التدخلات	إ.التعهد	3126131	7838383.8	5915825	1922558.8-	24-
	إ.الدفع	3126131	7838383.8	5915825	1922558.8-	24-
نفقات الاستثمار	إ.التعهد	9736	8155	11489	680	8.3
	إ.الدفع	9736	8155	8835	680	8.3
المجموع	إ.التعهد	3180000	7889651.8	5973854	1918451.8-	24.3-
	إ.الدفع	3180000	7889651.8	5971200	1918451.8-	24.3-

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق.م 2022	ق.م تعديلي 2022	تقديرات 2023	التطور	
					المبلغ	النسبة
الطاقة	إ.التعهد	2953191	7689302	5738634	1950668	25-
	إ.الدفع	2953191	7689302	5738634	1950668	25-
الصناعة	إ.التعهد	208263	182059	216174	31461	17
	إ.الدفع	208263	182059	213520	31461	17
المناجم	إ.التعهد	8333	8091.8	7946	145.8-	2-
	إ.الدفع	8333	8091.8	7946	145.8-	2-
القيادة والمساندة	إ.التعهد	10213	10198	11100	902	9
	إ.الدفع	10213	10198	11100	902	9
المجموع	إ.التعهد	3180000	7889650.8	5973854	1918450.8-	24.3-
	إ.الدفع	3180000	7889650.8	5971200	1918450.8-	24.3-

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023 – 2025)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2023):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق.م 2022	ق.م تعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	33695	37170	37170	38810	42000	43000
نفقات التسيير	156305	6963	5943	7730	8500	8700
نفقات التدخلات	1686708	3126131	7838383.8	5915825	3432000	1993800
نفقات الاستثمار	369	9736	8155	8835	9000	13500
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1877077	3180000	7889651.8	5971200	3388000	2059000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1879077	3184895	7894545.8	5976355	3389500	2060750

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق.م 2022	ق.م تعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
برنامج الطاقة	3334482	2953191	7689302	5738634	3295000	1934000
برنامج الصناعة	114178	208263	182059	213520	73600	103300
برنامج المناجم	5385	8333	8091.8	7946	7900	8200
برنامج القيادة والمساندة	10003	10213	10198	11100	11500	13500
المجموع	3467706	3180000	7889650.8	5971200	3388000	2059000

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة

إسم رئيس البرنامج :السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :ابتداء من جانفي 2019

1-تقديم البرنامج:

1.1إستراتجية البرنامج

يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعدد المحطات وذلك عملا على **"الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنات والمواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنميةالاقتصادية"**

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على توازن 3 أبعاد وهي الأمن الطاقي و الإنصاف الطاقي والحوكمة و التنمية المستدامة. وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولى لغاية 2020 وهي فترة العمل المباشر وتسريع نسق الإصلاحات تليها المحطة الثانية في افق سنة 2030 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتملبالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة.

وترتكز التوجهات الاستراتجية في غضون سنة 2030 لقطاع الطاقة على 4 محاور أساسية:

- **المحور الأول** ويتعلق بتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- **المحور الثاني** ويتعلق بضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيعوخزن المواد البترولية.
- **المحور الثالث** ويتعلق بتطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
- **المحور الرابع** ويتعلق بالنهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

وقامت استراتيجية قطاع الطاقة على احترام الالتزامات الدولية والوطنية ولعل أهمها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تبين خلال تقدم اشغال اعداد التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 في تونس تطابق تام لاستراتيجية قطاع الطاقة مع الهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"من خلال أهدافه: 7.1 المتعلق بـضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 حيث لنا ان نذكر ان نسبة الربط بشبكة الكهرباء في تونس تفوق 99% مع مراعات الفئات الهشة من خلال دعم معزز للفئات الهشة المحدودة الدخل عملا على تطبيق توجهات دستور 2022 الذي نصّ ضمن فصله 16 على أنّ "ثروات الوطن ملك للشّعب الّتونسيّ، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كلّ جهات الجمهورية."حيث تمت المحافظة على الدعم الكبير لقوارير الغاز المسيل المستعمل في القطاع المنزلي اذ فاقت نسبة الدعم فيه خلال سنة 2019 نسبة 80%.

اما بالنسبة للمقصد 7.2 "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030" فلنا ان نذكر اننا نعمل على ادماج 35% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وان العديد من المشاريع بصدد التنفيذ حالياو بالتالي الاستغناء التدريجي للطاقات الحرارية وتعديل نسبة الدعم.

وبالنسبة للمقصد 7.3 "مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030" فيجدر التذكير ان تونس كانت رائدة في هذا المجال منذ ثمانينات القرن الماضي اين بدأت في وضع وتنفيذ سياسة للتحكم في الطاقة في جميع القطاعات مما مكن من التخفيض في الطلب على الطاقة بحوالي 2% سنويا بالمقارنة بالسيناريو المرجعي وتطمح الى ان يتم التخفيض بـ 3% خلال الفترة القادمة ليبلغ التخفيض الجملي في استهلاك الطاقة الأولية 30 % في غضون سنة 2030.

وبالتوازي، يساهم قطاع الطاقة في تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية "تقليص من كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030" عبر المقاصد المذكورة اعلاه، وكما يتم تظافر الجهود لتحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) لملاءمته مع التطورات والمستجدات في

القطاع. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على اعداد استراتيجية وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 وهي في المراحل الأخيرة من اتمامها.وتبقى الغاية المرجوة من السياسات العمومية في تناغم مع استراتيجية القطاع لضمان تزويد آمن للبلاد بالطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع الحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال التحكم في تكلفة توفير الطاقة والحوكمة الرشيدة لهذا القطاع مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة بضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات في أحسن الظروف في اطار يولي عناية خاصة بالحفاظ على البيئة بالتوجه إلى انتقال طاقي منخفض الكربون حيث دعت اتفاقية الأمم المتّحدة الإطارية حول التغيرات المناخية في ديسمبر 2015 جميع الدول الأطراف إلى اعتماد سياسات عامّة تساعد على احتواء الزيادة في درجات الحرارة إلى أقلّ من درجتين مئويّتين (°2) أو حتى درجة مئوية ونصف (°1.5) بحلول عام 2100.

ولتحقيق هذا الهدف، التزم جميع الأطراف بتحديد مساهماتهم المحددة الوطنيا وتحيينها كل خمس سنوات.تعتبر المساهمة المحدّدة وطنيا الأداة السياسية التي تعكس بشكل رسمي التزام كل دولة بمعاضدة الجهود الدولية لمكافحة تغيّر المناخ.

وقدّمت تونس مساهمتها الاولى المحدّدة وطنيّا في سبتمبر 2015، وهي تهدف إلى تخفيض كثافة الكربون في جميع القطاعات بنسبة 41%في عام 2030 مقارنة بعام 2010 كما تحتل الطاقة صدارة الأولويات القطاعيّة في مجال الحدّ من التغيّرات المناخيّة، بمساهمة مهمّة تقدّر بحوالي 75 % من جملة المساهمة المحدّدة الكليّة للبلاد التونسيّة و تعتبر النجاعة الطاقيّة والطاقات المتجددة العاملين الأساسين لتحقيق الهدف الخاص بقطاع الطاقة والذي يتمثل في تقليل كثافة الكربون بنسبة 46 % في عام 2030 مقارنة بمستواه في عام 2010.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج الطاقة الإدارة العامة للمحروقات والادارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والادارة العامة للاستراتيجيات واليقظةكهياكل مركزيةمتدخلة في وضع و تنفيذ السياسة العموميةللطاقة والطاقات

أما فيما يتعلق بالفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الطاقة:

- **الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة** وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وتتمثّل مهمّتها في تصميم وتنفيذ سياسة الدولة في مجال التحكّم في الطاقة، وذلك من خلال تعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة، وتطوير الطاقات المتجدّدة والانتقال إلى طاقة صديقة للبيئة.
- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** وهي منشاة عمومية وتتمثّل مهمّتها في إنتاج الكهرباء وغاز البترول السائل. كما تسهر أيضا على نقل الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وتوزيعهما وتزويد السوق الوطنية بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وفي الاستجابة لحاجيات كل الحرفاء (حرفاء منزليين وصناعيين ومهنيين وتجاريين...)..
- **الشركة التونسية لصناعات التكرير** وهي منشأةعمومية وتتمثّل مهمّتها في تكرير النفط وتوريد المحروقات.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

تم اعتماد مؤشرين لمتابعة الهدف المحدد وهما:

✓ المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

✓ المؤشر عدد .2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار ضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة يندرج في اطار الحفاظ على الأمن الطاقي للبلاد من خلال توفير الاحتياجات الوطنية للمحروقات.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.	%	47	46	43	40	*

* الاستهلاك الوطني من المحروقات المتوقّع للفترة 2023-2025 يتم تحديده حسب الفرضية التي سوف يتم اعتمادها بميزانية الدولة لسنة 2023 فيما يخص المعدّل السنوي لسعر برميل خام "برنت" والمعدّل السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الدينار.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز تندرج في اطار توفيرالاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز بشكل منصف و متواصل لجميع الفئات.

✓ تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء		الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر عدد2.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز	الكهرباء	%	99,8	99,8	99,8	99,8	99.8
	الغاز الطبيعي	%	22,8	23,0	23,2	23,4	23.4

- **الهدف 2-1: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**

يرنو هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وقد تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي:

✓ المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي-

✓ المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

✓ المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اعتبارا لصلتها المباشرة بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبالتغييرات المناخية ومع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي**

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

✓تقديرات المؤشر:1.1.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.	%	4.4	6	19	22	22

✓ المؤشر عدد 2.2.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

✓تقديرات المؤشر .2.2.1 :

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	1.6	1.7	1.8	1.8	2.6

بالنسبة لسنة 2020، انعكست أزمة الكوفيد 19 سلبا على الاقتصاد التونسي حيث تراجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاء بـ8.6% مقارنة بسنة 2019، فيما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أقل من النمو الاقتصادي (7%) في نفس الفترة مما أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تدهورا يقدر بـ2.1.%

في 2021 شهد الطلب الجملي على الطاقة الأولية ارتفاعا بـ 7% مقارنة بـ 2020، ليعود بذلك تقريبا الى مستوى 2019. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أكبر من النمو الاقتصادي في نفس الفترة أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية خلال2021 بالرغم من المجهودات الحثيثة المبذولة في مجال التحكم في الطاقة.

من المنتظر أن يتحسن نسق النمو الاقتصادي بنسبة 3% خلال السنوات القادمة مع استقرار في نسبة الطلب على الطاقة الأولية مما سيؤثر ايجابيا على مؤشر الكثافة الطاقية.

✓ **المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة**

✓تقديرات المؤشر.2.2.1 :

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	3.5	1.55	0.20	1.74	0.8

فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، تم تسجيل استقرار في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2010-2020 وذلك بنمط تطور سنوي يقدر بـ-0.2٪. كما سجلت الانبعاثات المتسربة (émissions fugitives) تراجعا خلال نفس الفترة ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز.

2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
	المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج	%43	نشاط عدد 1: الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة: التاجير	1278	

ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	**الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.**		**نشاط عدد 2: الدعم الموجه للمحروقات:** *الدعم الموجه للشركة التونسية لصناعات التكرير.	3 080 000	- تنقيح مجلة المحروقات. - ترويج القطع الشاغرة. -الخطة التونسية لإصلاح قطاع الطاقة. -انعقاد دوري للجنة الاستشارية للمحروقات. - تبسيط الإجراءات للمستثمرين في الطاقات المتجددة.
	المؤشر عدد 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز. **الكهرباء :99.8%** **الغاز :23%**		**نشاط عدد 3: الدعم الموجه للمحروقات:** *الدعم الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز. *مشروع المرفأ المالي بالحسيان (الربط الخارجي لشبكات الكهرباء والغاز)	2 594 000	
الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي**	19%	**نشاط عدد 4: النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة** *الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. *صندوق الانتقال الطاقي.	63 356	نشر دعوة لتقديم مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام التراخيص. - نشر طلب عروض لمشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. - تشجيع مشاريع الانتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة من خلال الاستغناء على التراخيص المسندة من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة للمشاريع الأقل من 1 . ميغاواط - المواصلة في انجاز المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة. - متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص. - مراجعة الإطار القانوني في مجال الطاقات المتجددة بما يلائم مزيد تشجيع استثمار الخواص. - تنفيذ المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. - متابعة الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 - تحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا NDC))
	المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.	2.6%			
	المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تحسين انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.	0.2 %			

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	**الدعم الموجه للكهرباء والغاز:** *تعزيز البنية التحتية لشبكتي الكهرباء والغاز. *الحرص على ربط المشتركين الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز *تغطية الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز. *المساهمة في الترشيد في استعمال الطاقة. **مشروع المرفأ المالي بالحسيان**	2 594 000
الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	**الدعم الموجه للطاقات المتجددة وبرامج التحكم في الطاقة:** *انجاز المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. *انجاز برامج التحكم في الطاقة. *التحسيس على الترشيد في استعمال الطاقة. *التصرف في موارد صندوق الانتقال الطاقي. *ضبط المشاريع والبرامج التي تهدف الى التقليص من الانبعاثات الدفيئة في قطاع الطاقة	63 356
الشركة التونسية لصناعات التكرير	ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	**الدعم الموجه للمحروقات:** *تغطية الاستهلاك الوطني للمواد البترولية. *تدعيم طاقات الخزن لضمان استمرارية التزود.	3 080 000

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1).	تقديرات 2023 (2).	نسبة التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة 1/(1)-(2)
نفقات التأجير	**5 979**	**7 809**	**8 514**	**705**	**%9**
التأجير العمومي (الوزارة)	1 216	1 249	1278	29	**%2**
منح التأجير (ANME)	4763	6 560	7236	676	**%10**
نفقات التسيير	**948**	**976**	**1260**	**284**	**%29**
منح التسيير (ANME)	**948**	**976**	**1260**	284	**%29**
نفقات التدخلات (دون الدعم)	**40 555**	**51 917**	**54 860**	**2 943**	**%6**
نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)	**3 367 555**	**7 679 917**	**5 728 860**	**-1 951 057**	**%25-**
دعم المحروقات	3 327 000	7 628 000	5674000	-1954000	**%26-**
منح التدخل (ANME)	135	157	160	3	**%2**
التدخلات في الميدان الاقتصادي	420	360	1300	940	**%261**
مشروع الانتقال الطاقي في المباني العمومية ANME))	0	7 900	7 900	0	**%0**
برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في القطاع العمومي	0	3 500	3 500	0	**%0**
صندوق الانتقال الطاقي (FTE))	40 000	40 000	42 000	2000	**%5**
نفقات الإستثمار	**0**	**600**	**0**	**600-**	**%100-**
دراسات عامة	0	600		-600	**%100-**
مجموع البرنامج بدون الدعم	**47 482**	**61 302**	**64 634**	**3 332**	**5%**
مجموع البرنامج بالدعم	**3 374 482**	**7 689 302**	**5 738 634**	**-1 950 668**	**-25%**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	**5 979**	**7 809**	**8 514**	**8 486**	**8 704**
التأجير العمومي (الوزارة: برنامج الطاقة)	1 216	1 249	1278	1 256	1 288
منح التأجير (ANME)	4763	6 560	7236	7230	7416
نفقات التسيير	**948**	**976**	**1260**	**1646**	**1712**
منح التسيير (ANME)	**948**	**976**	**1260**	1646	1712
نفقات التدخلات دون الدعم	**40 555**	**51 917**	**54 860**	**136 144**	**184 680**
نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)	**3 367 555**	**7 679 917**	**5 728 860**	**136 144**	**184 680**
دعم المحروقات	3 327 000	7 628 000	5674000		
منح التدخل (ANME)	135	157	160	*	*
التدخلات في الميدان الاقتصادي	420	360	1300	**136144**	**184680**
التدخلات ذات الصبغة التنموية	0	7 900	7 900	*	*
مشروع الانتقال الطاقي في المباني العمومية ANME))	0	3 500	3 500	38 794	55 930
صندوق الانتقال الطاقي (FTE))	40 000	40 000	42 000	91 350	128 750
نفقات الاستثمار	**0**	**600**	**0**	**0**	**0**
دراسات عامة	0	600		-	-
المجموع دون الدعم	**47 482**	**61 302**	**64 634**	**146 276**	**195 096**
المجموع باعتبار الدعم	**3 374 482**	**7 689 302**	**5 738 634**		

*تقديرات غير متوفرة لدى الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة

رئيس البرنامج :السيد كمال هنداوي

تاريخ تولي المهمة :22 مارس 2021

1-تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

في عالم يتميز بتقلبات شديدة، شهدت سنة 2018 انضمام تونس للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي صادقت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن ضمنهم تونس خاصة منها الهدف التاسع، وضمن الديناميكية التي يتميز بها الواقع التونسي، فان برنامج الصناعة يهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر **محورين استراتيجيين** يتضمنان تسريع الاستثمار الصناعي وتبني التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز دور المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الداخلي، وذلك من خلال استغلال القرب الجغرافي من أوروبا وارتفاع مستوى التكوين لليد العاملة المختصة والجودة الممتازة للمنتوجات، وتلافي نقاط الضعف وهي أساسا هيمنة أنشطة المناولة على الصناعة في القطاعات الثلاثة الأكثر أهمية ومشاكل الاندماج العمودي والأفقي ومحدودية لجوء المؤسسات لتقنيات المعلومات والاتصال. من ناحية أخرى تنتهج تونس حاليا طريقا جديدة تستوجب منها رفع تحديات أهمها المنافسة الحادة من قبل البلدان المتسمة بتدني كلفة اليد العاملة وبوجه أخص الصين التي تمثل مع إلغاء نظام الحصص مع أوروبا تهديدا كبيرا بالنسبة للصادرات التونسية وتنامي المنافسة في السوق المحلية بسبب تحرير التجارة الخارجية، وتهدف إلى دعم الاستثمار في القطاعات الناشئة كالصناعات الذكية.

أما **الأهداف الاستراتيجية للبرنامج** فهي دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة، والنهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، ودعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

على **المستوى الكمي** وفي أفق 2035، يهدف البرنامج إلى رفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى 20%، وتسريع نسق التصدير والوصول بصادرات الصناعة التحويلية إلى36 مليار دولار، وخلق 300.000 موطن شغل.

وللوصول إلى تحقيق هذه النتائج، تم تحديد خمسة وسائل هي **خلق مناخ مناسب للاستثمار وتسريع الانتقال الرقمي وتدويل الصناعة التونسية ودعم اختصاصات عمودية جديدة ودعم صورة تونس كوجهة للاستثمار**.

أما بالنسبة للنوع الاجتماعي وبغاية الرفع من نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، ستعمل الوزارة على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قصد تحسين النفاذ للحقوق والخدمات من منظور المساواة بين الجنسين بطريقة تشاركية وشاملة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع مسيرة التنمية خاصة من خلال النهوض بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول بعث المشاريع تشارك فيها النساء باعثات المشاريع، وتعزيز رقمنة الخدمات في خدمة المساواة.

تسهر على إنجاز أهداف برنامج الصناعة **مجموعة من الفاعلين العموميين قمنا بتبويبها إلى برنامجين فرعيين "النهوض بالاستثمار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" و "دعم القدرة التنافسية"**.

2.1 الهياكل المتدخلة

أهم المتدخلين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي هي المراكز الفنية القطاعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والوكالة العقارية الصناعية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد.

2-أهداف ومؤشرات الأداء :

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 2-1-1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة

- **تقديم الهدف :** دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

- **مرجع الهدف :** التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** تموقع القطاع الصناعي في الاقتصاد التونسي ومدى مساهمته في رفع التحديات التي يواجهها هذا الأخير.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-1-1 نسبة نمو مؤشرا لإنتاج الصناعي:**

يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية لذلك لديه القدرة على التنبؤ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

✓ **تقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	%	92,9	94	95	96	98

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 وبدأت عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي.

✓ **المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام:**

يبين هذا المؤشر نسبة الثروة التي يخلقها القطاع مقارنة بالناتج الداخلي الخام واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة، ويؤشر انكماشه على العكس.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	14,4	15 ,5	16	16,5	17

سجل المؤشر انخفاضا سنتي 2019 و2021 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلبا على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجيا انطلاقا من سنة 2022 إذ من المنتظر تسجيل تطور لهذا المؤشر سنة 2023 ليبلغ نسبة 16% وينتظر أن يحافظ على نسبة التطور هذه لسنوات 2024 و2025.

✓ **المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي**

يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025

المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	513439	515000	520000	525000	530000

سجل عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي تراجعا في سنة 2021 مقارنة بنتائج سنة 2020 وذلك بسبب تواصل تأثير تداعيات جائحة الكوفيد 19 على النسيج الصناعي الوطني. ومن المتوقع أن يستمر الوضع خلال سنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات للسنوات القادمة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 515 ألف موطن شغل أي بزيادة لا تتجاوز 0.3%. وإذا افترضنا أن يتحسن الوضع الاقتصادي فإنه يمكن اعتماد زيادة سنوية بحوالي 1 % ابتداء من سنة 2023 ليبلغ العدد تباعا، 520 ألف سنة 2023 و525 ألف سنة 2024 و530 ألف سنة 2025.

الهدف2-1-2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

- تقديم: يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال استغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

-مرجع الهدف : التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد وأولويات الحكومة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تماشى مع الهدف الاستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوى التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها :**

يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات. واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2539,7	2100	2500	2600	2700

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 20.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 1042 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 1311 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وهو ما ينبئ بصعوبة تحقيق التقديرات المعلنة في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 واقتضى ذلك تعديلها كما هو مبيّن في الجدول أعلاه.

✓ **المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة:**

يحسب هذا المؤشر قيمة المنح الفعلية للصرف إثر إنجاز برامج تأهيل الصناعة والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لفائدة المؤسسات. وقع اختياره لأنه نتيجة لاستثمارات فعلية وقع إنجازها.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م د	40,8	48,5	43	53	50

تم الرفع في قيمة المنح المسندة سنة 2021 وذلك لخلاص مستحقات سابقة للمؤسسات. ويهدف البرنامج خلال سنة 2023 إلى مساندة حوالي 50 مؤسسة للحصول على احدى

شهادات الجودة والمساهمة في خلق حوالي 5000 موطن شغل سنويا، والمساهمة في انتداب حوالي 1000 إطار سنويا، واختيار ومساندة 15 مشروع مجدد سنويا والمساهمة في انتقال 10 مؤسسات الى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 5 منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني والرفع في عدد المشاريع المجددة الى أكثر من عشرين مشروع مع بداية سنة 2024. كما سيتم بعث آلية جديدة لدفع الاستثمار في مجال البحث والتجديد.

✓ **المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية:**

يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى. ويوضح جهود الدولة في دعم اللامركزية في البلاد.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	م د	1325.2	1350	1400	1500	1600

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 32.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 474 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 702 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وسيحول هذا الانخفاض الحاد من صعوبة تحقيق المؤشر للهدف المنصوص عليه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات لتتماشى مع النتائج المسجلة في السداسي الأول من سنة 2022، حيث من المنتظر ألا تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرّح بها في سنة 2022 1350 م.د.

كما أن التقديرات المحينة لهذ المؤشر للسنوات القادمة ستكون: 1400 م.د سنة 2023 و1500 م.د سنة 2024 و1600 م.د سنة 2025.

الهدف 2-1-3: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

-تقديم : يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات الوزارة لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها خاصة جراء تأثير جائحة كورونا.

-مرجع الهدف : أولويات الحكومة والتوجهات الاستراتيجية للصناعة

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تتماشى المؤشرات المقترحة مع الهدف الاستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة:**

يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة	%	12,5	42	12,5	-35,4	33,33	-	-

✓ **المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:**

يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر1-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	%	-4	-1	1	1	1

تعكس النتائج المسجلة في هذا المؤشر خلال السنوات الفارطة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة. كما يؤكد ذلك العدد المسجل للمؤسسات الصناعية المسجلة في قاعدة بيانات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والذي بلغ 4918 مؤسسة إلى حدود شهر أوت 2022. ومن المتوقع ألا يبلغ المؤشر عتبة الخمسة آلاف مؤسسة إلا خلال سنة 2023. وبفضل الإصلاحات المزمع القيام بها من المتوقع أن يستعيد هذا المؤشر مستوى 5100 مؤسسة في حدود سنة 2025.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

يتجسد التنزيل العملياتي للهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، في الأنشطة التي يمارسها الفاعلون العموميون على مستوى مركزي وعلى مستوى المراكز الفنية والمجمع المهني للمصبرات الغذائية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد. وتتمثل هذه الأنشطة في:

❖ دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك خاصة من خلال:

- رقمنة جميع تدخلات برنامج الصناعة مع العمل على الخط وتبسيط الإجراءات قبل موفى سنة 2023

- تطوير منظومة الجودة.

-مزيد دعم التجديد والابتكار واعتماد المرور إلى الصناعة الذكية.

-العمل على الترفيع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي.

- العمل على تطوير منظومة الملكية الصناعية.

- التشجيع على الإنتاج النظيف واعتماد الاقتصاد الدائري كأحد العناصر لتطوير القدرة التنافسية الصناعية.

- مواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا

- إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية.

- مواصلة تنفيذ برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية.

❖ على مستوى هياكل البنية التحتية للجودة:(CTS-GICA -LCAE TUNAC)

❖ على مستوى هياكل الدعم الصناعي:

-تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة نشاط المراكز الفنية.

كما يتنزّل الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال خاصة الأنشطة والتدخلات الآتي ذكرها على المستوى المركزي وعلى مستوى الوكالة العقارية الصناعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية التكنولوجية:

❖ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي :من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية.

- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.

-تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.

-مواصلة تنفيذ برنامج التعاون التونسي الألماني.

-إحداث فضاءات صناعية مختصة.

- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى. الوكالة العقارية الصناعية.
- ❖ تطوير الاستثمار على مستوى الأقطاب التكنولوجية.

وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث والمتعلق بدعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيتم ّإنجازه على مستوى مركزي من خلال النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	95	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	52410	- رقمنة نشاط مكتب التأهيل من عمليات انخراط إلى مرحلة إسناد المنح ووضع قاعدة بيانات صلب مكتب تأهيل الصناعة حول مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات قبل وبعد إنجاز برامج تأهيلها. - تبسيط الإجراءات الإدارية وعدم المطالبة بالوثائق المودعة سابقا بالوزارة. - تسريع عمليات المتابعة من خلال تنظيم اجتماعات دورية في المراكز الفنية. - بعث اليات جديدة خاصة بالابتكار والتجديد تحت مسمى pmn innov - مواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية، وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي
	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	16			

					- ترشيد النفقات على مستوى المجلس الوطني للاعتماد توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس - الحفاظ على قيم المجلس من استقلالية ونزاهة شفافية - تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتوجات
		دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد		1050	
	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	**520000**	**700**	دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية من خلال توفير ما يقارب عن 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية
		دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية		**27784**	● تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة لها بالنظر،

					• تطوير التشريعات القطاعية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية • اعداد أنظمة أساسية خاصة بالمراكز الفنية • ابرام عقود اهداف بين الدولة والمراكز الفنية
			دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية	**2086**	– المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتنسيق مع الهياكل المهنية. – تنظيم مواسم الإنتاج في أطار عقود أهداف وتأهيل مراكز التجميع.
النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	**تطور لاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة**	**43**	– تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	**19619**	تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار من خلال إلغاء الشرط المنصوص عليه بالفصل الثالث الذي يقر الانتداب لأول مرة وبصفة قارة لتتمتع المؤسسة بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمناطق التنمية الجهوية
	تطور الاستثمارات المصرح بها	**2500**	– تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	**43848**	تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.

	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	**1400**	– تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	**5000**	- تنقيح القانون عدد 16 لسنة 1994المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها - تبسيط الإجراءات والتقليص من آجال تهيئة المناطق الصناعية
دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة	**تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة**	**33 ,33**	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	**65000**	- تبسيط الإجراءات والترفيع من نسق انعقاد لجان الإسناد العمل على إرساء آليات متابعة لمختلف المؤشرات للمؤسسات المنتفعة بالدعم والمساندة. - العمل على رقمنة إجراءات الانخراط والتمويل.
	تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	**1**			
التصرف في القطاع الصناعي				**4942**	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة لبرنامج الصناعة، على غرار مساهمة مختلف المراكز الفنية القطاعية في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة وذلك عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة لتطوير صادراتها إلى جانب القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع.

وتساهم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل في دعم الاستثمار في القطاع الصناعي عبر استراتيجيتها العامة المتمثلة في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وبالقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة انجازها وإسناد الامتيازات المالية للمؤسسات على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية. كما تواصل الوكالة العقارية الصناعية تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين من خلال مواصلة بعث مناطق صناعية جديدة وإعادة تهيئة بعض المناطق الأخرى قصد توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب لمتطلبات المستثمرين.

هذا ويساهم بقية الفاعلين العموميين كل في يخصه في بلوغ الأهداف المرسومة من خلال تطوير أعمال الاعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة، تطوير جودة المنتجات والتصدير وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي وتطوير منظومة الجودة، تنظيم مواسم الإنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
المجلس الوطني للاعتماد	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة. - القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس. - تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (ISO17065- ISO17025...) ISO17021 – ISO15189	1050
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة. - تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة	700
المراكز الفنية القطاعية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المراكز طبقا لحاجيات مختلف القطاعات - تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف	27784
مجمع صناعات المصبرات الغذائية	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع - المساهمة في تعديل السوق بالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية.	2086
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- الرفع من نسق احداث المؤسسات بتكثيف المساعدة للباعثين، ودفع التنمية الجهوية	43848

		- الترويج للقطاعات الصناعية للتشجيع على الاعتماد وإحداث مواطن الشغل. - تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات. - تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات.	
الوكالة العقارية الصناعية	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة. - توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة. - تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.	5000

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2023-2025)

ضبطت نفقات برنامج الصناعة لسنة 2023 في حدود 381933 أ.د مقابل 208265 أ.د سنة 2022 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	17245	18113	18790	677	3,73
نفقات التسيير	1710	1304	1580	276	21,16
نفقات التدخلات	168142	155852	185150	29298	18,79
نفقات الاستثمار	342	6790	8000	1210	17,82
نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--

المجموع	187439	182059	213520	31461	17,28

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	17245	18113	18790	19730	20717
نفقات التسيير	1710	1304	1580	1659	1742
نفقات التدخلات	168142	155852	185150	194407	204127
نفقات الاستثمار	342	6790	8000	8400	8820
نفقات العمليات المالية	--	--	--	--	--
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**187439**	**182059**	**213520**	**224196**	**235406**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**189719**	**186044**	**217290**	**227966**	**239176**

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الميزانية المرصودة لبرنامج الصناعة خلال الثلاث سنوات القادمة ستشهد ارتفاعا انطلاقا من سنة 2023 والتي سيتم خلالها برمجة مشاريع وأنشطة جديدة كإعادة إحياء البرنامج الوطني للبحث والتجديد وخلق مشروع التشجيع على استعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطوير وتحسين بعض الأنشطة الجارية والقديمة على مستوى مركزي أو على مستوى مختلف المتدخلين العموميين، وذلك لتحسين أداء البرنامج عبر تحسن قيمة المؤشرات بغية تحقيق نقلة نوعية بعد الفترة الصعبة الأخيرة وما تزامن معها من صعوبات وتعطيل لبعض المشاريع والاستثمارات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية وعن نقص في

الاعتمادات لبعض الأنشطة التي تمت برمجتها خلال السنوات الفارطة وقد أدى هذا النقص إلى تراكم بعض مستحقات الصناعيين والتي سيتم سدادها خلال سنة 2023 وقد كان لذلك أثر سلبي على نسبة تحقيق بعض المؤشرات مما أثر على درجة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وهي ما سيتم تلافيه سنة 2023، وستشهد ميزانية سنتي 2024 و2025 ارتفاعا طفيفا مقبولا مقارنة بسنة 2023.

البرنامج عدد 3: برنامج المناجم

- **رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف**
- **(بداية من شهر سبتمبر 2019)**

1-تقديم البرنامج:

1.1. الاستراتيجية:

يعد قطاع المناجم واحد من أهم القطاعات الاستراتيجية انطلاقاً، ليس فقط من منطلق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو مشاركته في تخفيض نسبة البطالة، ولكن أيضا تكمن أهميته في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصرا حاسما في تطور الاقتصاد وديمومته وخاصة قطاع الصناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية. كما يساهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي وذلك من خلال توفير احتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويا) والأسمدة الفسفاطية. وفي هذا الإطار تكمن **الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.**

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المناجم وتحقيق الأهداف عدد 1 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة تمّ ضبط هدفين إستراتيجيين:

- **الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته**
- **الهدف عدد 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية**

تعكس هذه الأهداف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التشجيع على الإستثمار والترفيع في التصدير. وقد سجّل القطاع نسبة إنجاز تعتبر هامة خاصة في مجال البحث المنجمي والتشجيع وبعث المشاريع الجديدة في حين مازالت نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول.

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم بالبلاد التونسية على تحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (مجلة المناجم بصدد الإنجاز) لملاءمتها مع التطورات التي شهدها هذا القطاع على الصعيد المحلي والعالمي خاصة في مجال المواد المنجمية الغير فسفاطية، وترتكز التوجهات الاستراتجية لقطاع المناجم على 4 محاور أساسية:

- المحور الأوّل: استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته،

- المحور الثاني: الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط،
- المحور الثالث: مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي،
- المحور الرابع: النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية.

ورغم أهمية هذه المحاور الاستراتيجية، فقد شهد قطاع الفسفاط ومشتقاته منذ سنة 2011 تراجع قياسي في مؤشراته الفنية والمالية حيث لم يتجاوز معدّل الإنتاج السنوي لشركة فسفاط قفصة مستوى 3.3 مليون طن أي ما يعادل 37 % فقط من الطاقة التصميمية لوحدات الشركة خلال الفترة 2011-2021 وبلغ الإنتاج 3.72 مليون طن سنة 2021 ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف منظومة النقل بواسطة القطارات وعبر الشاحنات إضافة للإضرابات المتكررة وبطيء انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج.

أما بالنسبة لقطاع المواد غير الفسفاطية فبالرغم من التطوّر الكبير في عدد المشاريع المنجمية الجديدة وتحسن طاقة الانتاج خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا القطاع مازال يشكو عدم استقطاب المستثمرين ذوي الكفاءة الفنية والمالية العالية القادرين على تثمين هذه المواد في قطاعات صناعية جديدة بسبب تقادم النصوص التشريعية الحالية وغياب الترويج.

2.1. الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج المناجم الإدارة للمناجم كهيكل ممثلة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة ، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

يتكون برنامج المناجم من:

البرنامج	الإدارات المركزية	المؤسسات العمومية
برنـــامج المناجم	الإدارة العامة للمناجم	الديوان الوطني للمناجم
		شركة فسفاط قفصة
		المجمّع الكيميائي التونسي
		شركة جبل الجريصة

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

يحتوي برنامج المناجم على هدفين استراتيجيين

الهدف 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

❖ **تقديم الهدف :**

ويرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية وتحويل المواد من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات ومن جهة أخرى تشجيع على بعث المشاريع المنجمية وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (تحيين مجلة المناجم) لملائمتها مع التطورات التي شهدها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي.

❖ **تقديم المؤشرات:**

يحتوي الهدف 1.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- تطوّر انتاج الفسفاط
- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

▪ **المؤشر 1.1.1.3: تطوّر انتاج الفسفاط**

يندرج هذا المؤشـــر في إطار التأقلم مع متغيرات الســـوق العالمية مع احتداد الســـباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفيع في الانتاج من 8.1 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2010 إلى 16 مليون طن سنة 2030 وهو ما يمثل زيادة في حصـتها في السـوق العالمية من 4.5 % إلى 5.3 % وذلك بتسـريع انجاز الاسـتثمارات الضـرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بانجاز مشـاريع جديدة مثل مشروع أم الخشب ومشروع توزر-نفطة ومشروع المكناسي وتحسين شبكة نقل الفسـفاط الحديدي، مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشـغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

يمكن أن يخول هذا المؤشر من قياس أداء انتاج الفسفاط بكل أقاليم شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي وذلك لإعطاء فكرة على نتائج القطاع مقارنة بالتقديرات وتفســـير الفوارق نظرا لما يمر به القطاع حاليا من صـعوبات جراء الاحتجاجات والاعتصـامات المتواصلة التي أثرت سلبا وبصفة واضحة على الانتاج.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1.3**

الهدف 1.1.3	الوحدة	الإنجازات	توقعات	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط	م طن	3,831	4,2	6	6	6,5

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

بلغ إنتاج الفســفاط التجاري إلى موفى ســنة 2021 مســتوى 3,53 مليون طنا مقابل 2,83 مليون طن سنة 2020 أي بتحسن قدره 25 % وبتراجع قدره 52 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010)

أما خلال سنة 2022، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 4,2 مليون طن أي بتحسّن قدره 19 % مقارنة بإنجازات ســـنة 2021 ويبقى هذا التحسّـــن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2022 وذلك بتراجع قدره 30 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

من المؤمل أن تكون سنة 2023 سنة القطع مع النتائج السلبية المسجلة طيلة السنوات الماضـــية جراء الاعتصـــامات و المطلبية الاجتماعية المتكررة التي لم تتوقف رغم المجهودات المبذولة التي ما فتئ القطاع يوفرها لأهالي الحوض المنجمي والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث من المؤمل أن يبلغ انتاج شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2023 مستوى 6 مليون طن من الفسفاط التجاري أي ما يعادل 75 % من الطاقة التصـميمية لوحداتها ليتواصـل هذا الإنتاج بنفس الوتيرة خلال سـنة 2024 ليصـل إلى مستوى 81 % من الطاقة التصممية خلال سنة 2025 أي ما يعادل 6,5 مليون طن.

- **المؤشر 2.1.1.3: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته**

خلال العشـرية الأخيرة، تراجع النشـاط التحويلي للفسـفاط بمصـانع المجمع الكيميائي التونسي الى مستوى 40٪ من طاقة الإنتاج التصميمية للمصانع بسبب تراجع الكميات المستلمة من الفسفاط التجاري من الحوض المنجمي منذ سنة 2011، ونظرا لما تمثله صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية فإن توجه الدولة يسعى نحو الترفيع في هذه الصـــادرات وذلك من خلال تأمين الكميات اللازمة لوحدات التحويل وتسريع دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة 2.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.3**

الهدف 1.1.3	الوحدة	توقعات	ق.م 2022 (**)	التقديرات		
		2021 (*)		2023 (***)	2024	2025
المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	م.د	1 520	4 733	6 275	2 810	2 807

(*): تم مدنا بتوقعات سنة 2021 فقط

(**): تم تغيير الأرقام المبوبة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022

(***): بالنسبة لتوقعات سنة 2023 فقد تم احتسابها بمعدل سعر البيع خلال السداسي الأول من سنة 2022

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

خلال ســـنة 2021، من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفســـفوري الإجمالي أدنى مســـتوى 539 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 32 % من الطاقة التصـــميمية لمصـــانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي (قرابة 1,67 مليون طن).

ومن المتوقع أن يبلغ رقم معاملات تصـدير قطاع الفسـفاط ومشـتقاته ما قيمته 520 1 م.د خلال سنة 2021 مقابل 669 م.د خلال سنة 2020 أي بتحسّن كبير قدره 851 م.د أي ما يعادل تحسّنا نسبة 127 %.

وتعود أسـباب تحسّـن مؤشـر " تطوّر تصـدير الفسـفاط ومشـتقاته" إلى تحسّـن إنتاج الحامض الفسـفوري الإجمالي خلال سـنة 2021 بسـنبة 18 % مقارنة بإنجازات سـنة 2020 إضـافة إلى الإرتفاع الملحوظ في أسـعار الأسـمدة والحامض الفسـفورية على الصعيد العالمي.

الهدف 2.1.3. تشجيع بعث المشاريع المنجمية:

❖ **تقديم الهدف:**

يتمثل هذا الهدف في تشـجيع المسـتثمرين على اكتشـاف المكامن المنجمية (رصـاص، زنك، حديد، فسـفاط، أملاح، جبس، رمل سـيليسـي، كربونات الكلسـيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسـية (خرائط جيولوجية أسـاسـية، دراسـات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية قصد اكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسـيس امتيازات اسـتغلال منجمية لتطوير مشـاريع ذات الجدوى الاقتصـادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

❖ **تقديم المؤشرات:**

يحتوي الهدف 2.1.3 على مؤشـرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة
- المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

▪ **المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة**

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المعدنية للمساهمة في تحسين ايرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاستغلال تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللّجنة الاستشارية للمناجم وبعد دراسة المطالب من طرف مصالح الإدارة العامة للمناجم.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	توقعات20 22	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	3	4	8	10	10
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)	%	-50	+ 33	+ 166	+ 25	+ 00

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تم خلال سنة 2021 تأسيس (2) امتيازي استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح)

وإلى موفى سبتمبر 2022، تمّ تأسيس إمتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة لمادة كاربونات الكالسيوم علما أنّه تمّ عرض ملفي امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحضيت بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و1 لمادة الملح)

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات استغلال خلال سنة 2022 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 33 % مقارنة بإنجازات سنة2021.

ومن المتوقع اسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 166 % مقارنة بانجازات سنة2022.

- **المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية**

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 50.000/1 و 1/ 100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية لوضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.3**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات	ق.م 2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	84,7	85,24	85,24	85.8	86,34

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2022 إلى 85.24 % وذلك باستكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية بئر فطناسية وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 سنة 2022 مقابل 155 خريطة سنة 2021 من مجموع 183 خريطة.

وقد تمت برمجت خريطتي "الحنشة" بمقياس 50.000/1 وبئر فطناسية بمقياس 100.000/1 خلال سنة 2022 إلا أنه تعذر إنجاز خريطة "الحنشة" لنقص الموارد البشرية، وستتم إعادة برمجتها خلال سنة 2023 بعد استكمال إجراءات الإنتداب لمهندس جيولوجي.

من المتوقع الانتهاء من أعمال خاريطتي (02) "بئر أم سويغ" و "سيدي بوزيد" على التوالي بموفى سنة 2024 و2025 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 158 خريطة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المناجم

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023 (أ.د)	دعائم الأنشطة
الهدف عدد 1: دعم منظومة	**المؤشر عدد1:** تطوّر انتاج الفسفاط	6 م طن	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	

	المؤشر عدد2: تطوّرتصدير الفسفاط ومشتقاته	6 275 مليون دينار	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
الهدف عدد2: **تطوّرتصدير مشتقات الفسفاط**	**المؤشر عدد1:** نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة	8 امتيازات استغلال	- مراجعة مجلة المناجم : مراجعة شاملة لمجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور. - حوكمة قطاع المناجم بتفعيل مبادئ الشفافية، - القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب المستثمرين. - دراسة مطالب امتيازات الاستغلال ودراسات جدوى المشاريع والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم. - تكثيف المراقبة على السندات المنجمية من خلال المعاينات الميدانية.	**360**	- دراسة مطالب رخص البحث، - تقويم دراسات جدوى المشاريع المنجمية من طرف الإدارة العامة للمناجم والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.
	المؤشر عدد2: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	% 85,24	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	**7 786** بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة	- البحث والتخريط الجيولوجي - جرد واكتشاف الموادّ المعدنيّة والشبه معدنيّة والموادّ الإنشائيّة والأحجار الصناعيّة وغيرها،
				8 146	

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين

في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (أ.د)
شركة فسفاط قفصة		▪ تهية المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات ▪ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الانتاج ومراكز التحويل ▪ **تسريع انجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها :** ▪ **مشروع أم الخشب :** طاقة الإنتاج 2 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري، تأخر في الإنجاز الذي كان مقررا في أفريل 2017 وذلك بسبب اشكاليات مع المقاول الصيني تتمثل في قرار صاحب الصفقة بتغيير المناولة المحلية وعدم استكمال صاحب الصفقة Wengfu لكافة الدراسات الفنية. الوضعية الحالية : متابعة الشركة للملف من الجانب الإجرائي والقانوني مع إمكانية الاستعانة بمحامي أو مكتب محاماة مختص في المجال ▪ **مشروع المكناسي :** طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري، الوضعية الحالية : – تم عرض مطلب امتياز الاستغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم بتاريخ 20 ديسمبر 2021، – في إنتظار مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية للمشروع. ▪ **مشروع توزر–نفطة:** تمّ إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، سيمكّن هذا المشروع من إحداث 400 موطن شغل. الوضعية الحالية : إشكاليات مع المقاول ▪ **مشروع سراورتان :**تمّ الإعلان عن طلب العروض الدولي يوم 27 مارس 2018 للبحث عن شراكة إستراتيجية لتنمية مشروع فسفاط سراورتان. وتمّ تقييم طلب العروض غير مثمر.	شركة ذات ميزانية مستقلة

المجمع الكيميائي التونسي	▪ **مشروع انجاز محطة تحلية ماء البحر بالتناضح العكسي بقابس** - الهدف: يهدف هذا المشروع إلى إنتاج حاجيات معامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس من الماء الصناعي أي إنتاج 25 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للترفيع إلى 50 ألف متر مكعب في اليوم، - كلفة المشروع: 219 مليون دينار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص - من المؤمل الانتهاء من المرحلة الأولى (25 ألف متر مكعب في اليوم) من المشروع قبل سنة 2023 - السعي لاسترجاع الأسواق العالمية لمشتقات الفسفاط - **استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2** :لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيمكن من الرفع في طاقة انتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرّفع من تصدير مشتقات الفسفاط. - تأخر القبول الوقتي للمشروع نتيجة الاعتصام المتواصل ومنع أعوان المجمع الكيميائي وكذلك المقاولين من دخول المعمل منذ 20 جانفي 2020 مما انجر عنه خطايا تأخير وتشكيات المقاولين المكلفين بإنجاز أقساط المشروع.		شركة ذات ميزانية مستقلة
الديوان الوطني للمناجم	- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني - إنجاز الخرائط بمقياس 50.000/1 و 100.000/1		**7 786** بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة
شركة جبل الجريصة	تم انجاز ميزانية شركة جبل الجريصة لسنة 2023 أستنادا للتوقعات التالية: - برنامج إنتاج في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد، - برنامج تسويق في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد للسوق الداخلية،		شركة ذات ميزانية مستقلة

3-إطار نـفـقـات البرنـامج متوسط المدى 2023-2025:

1.3. إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2023 حوالي **8,146** مليون دينار بتراجع قدره بنسبة 1 % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2022 والمقدرة بـ 8,228 مليون دينار. وذلك بإحتساب الموارد الذاتية للديوان الوطني للمناجم المقدرة بـ 200 ألف دينار وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2023 على النحو التالي:

جدول عدد 3: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1).	تقديرات 2023 (2).	نسبة التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة 1/(1)-(2)
نفقات التأجير	**4 521**	**5 667**	**5 506**	**161-**	**%3-**
التأجير العمومي (الوزارة)	385	413	360	-53	-13%
منح التأجير (ONM)	4136	5 254	5146	-108	-2%
نفقات التسيير	**549**	**565**	**970**	**405**	**%72**
منح التسيير (ONM)	**549**	**565**	**970**	**405**	**%72**
نفقات التدخلات	**315**	**1 860**	**1 470**	**390-**	**%21-**
التدخلات في الميدان الاقتصادي	315	1860	1470	-390	-21%
نفقات الإستثمار	**0**	**0**	**0**	**0**	
دراسات عامة	0	0		0	
مجموع البرنامج	**5 385**	**8 092**	**7 946**	**146-**	**2%-**

جدول عدد 4: إطار نفقات متوسط المدى (2022-2025)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

	انجازات	ق.م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2021	2022	2023	2024	2025
1-نفقات التأجير	4 521	5 667	5 506	5 671	5 882
فقات التأجير (الوزارة)	385	413	360	371	382
نفقات التأجير((ONM	4 136	5 254	5 146	5 300	5 500
2-نفقات التسيير ((ONM	549	565	970	1000	1 030
3-نفقات التدخلات:التدخل في ميدان الاقتصادي لفائدة ONM	315	1 860	1 470	2 225	2 125
4-نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
5-نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	5 385	8 092	7 946	8 896	9 037
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	5 560	8 292	8 146	9 096	9 237

2.3. مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة:

1.2.3. ميزانية برنامج المناجم:

خلال سنة 2023، ستشهد ميزانية برنامج المناجم تراجعا قدره 2 % مقارنة بسنة 2022 ويعود هذا التراجع أساسا إلى إنخفاض نفقات التدخلات المرصودة للديوان الوطني للمناجم بـ 390 ألف دينار.

البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج	الفترة
جزء الصناعة : السيد إبراهيم الشبيلي	ابتداء من 15 جوان 2020
جزء الطاقة و المناجم : السيد محمد المناعي	ابتداءا من 15 ماي 2022

1-تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

1.1-تقديم استراتيجية البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

ويتبلـــــور من خلال الدور أعلاه المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين:

-محور استراتيجي أول متمثل في دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها يتم عبر تعزيز الآليات الدافعة نحو تحقيق استراتيجية البرنامج ذات البعد الأفقي من خلال البرمجة لاعتماد نظم ومجموعة من القرارات تمثل مقومات لضمان التصرف الإداري الرشيد بما يتضمنه من مفاهيم كالشفافية والنجاعة والتصدي للإخلالات وبالتالي تحقيق التطور في مختلف المؤشرات والأهداف.

- محور استراتيجي ثاني متمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية والمالية متناغم مع التوجهات الوطنية لتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات وترشيد التصرف المالي واللوجستي من خلال خاصة مشروع اصلاح المالية العمومية وارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وما تستلزمه من توفير لجميع الظروف الملائمة لضمان الانتقال السلس لمفهوم جديد في التصرف.

وتبعـــا لذلك، يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة فـــي:

- إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة.
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات.

- المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف المالي للمهمة.

2.1- الهياكل المتدخلة:

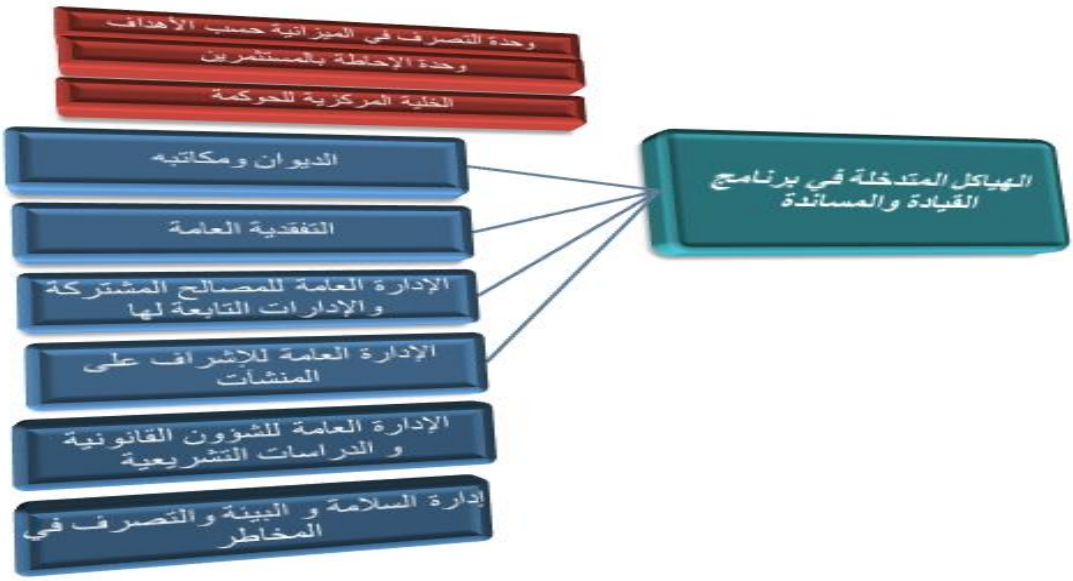

2-أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تـــــم ضبط ملامح الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة استنادا إلى المحورين المكونين لاستراتيجية البرنامج المذكورة أعلاه والمرتكزة على ثلاث عناصر متمثلة في متابعة مدى التقدم في إرساء مبادئ الحوكمة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية، كما تم بلورة ملامح لمؤشرات سيتم اعتمادها لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مؤشرات تم ضبطها انطلاقا من مفاهيم الأهداف الاستراتيجية:

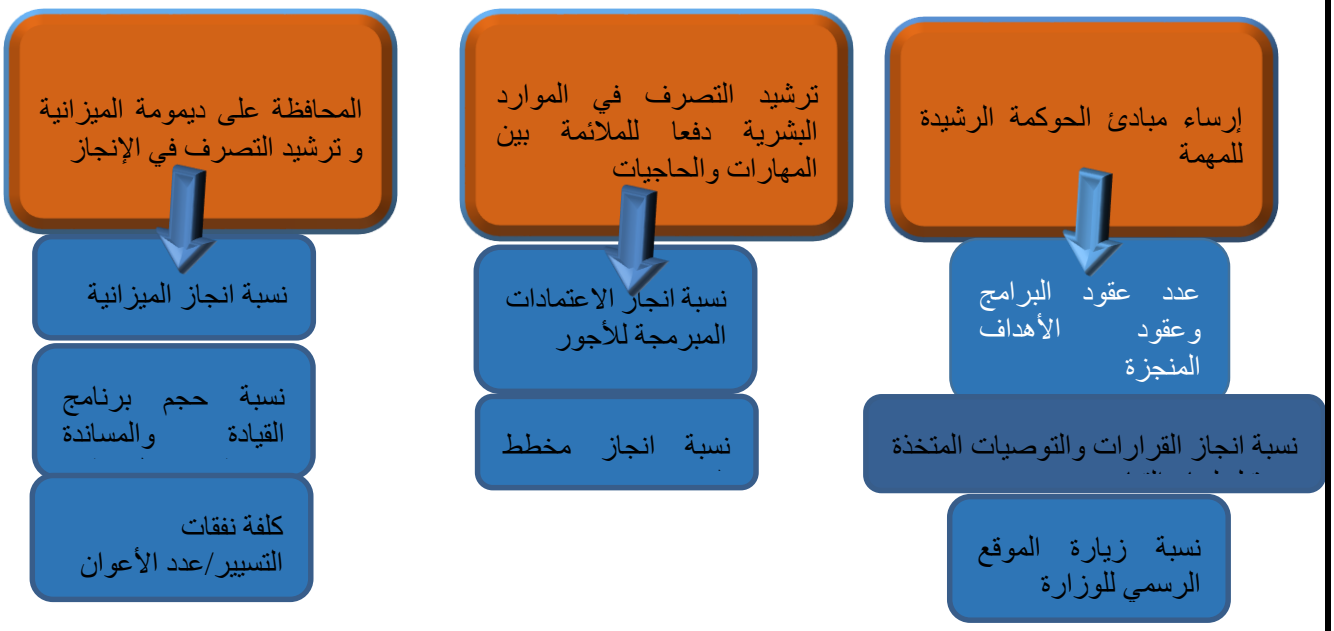

الهدف الاستراتيجي 9-1إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

- تقديم الهدف:

هـــــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لدعم الآليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

√ **المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة :**

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

المؤشر 1.1.1 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	الانجازات	2022	تقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
		2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	0	0	0	0	0
عدد عقود البرامج المنجزة			0	0	0	0
عدد عقود الأهداف المنجزة			0	0	0	0
قسم المناجم و الطاقة						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	1	5	5	5	5
عدد عقود البرامج المنجزة			5	5	5	5
عدد عقود الأهداف المنجزة		1	0	0	0	0
اطار موحد						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	1	5	5	5	5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة والمناجم وبالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه إلى حين ضبط المعطيات التي تخص جزء الصناعة.

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة وبالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 تخص انجاز 05 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و2025، فقد تم الإبقاء على تقدير 2023 بطريقة تراكمية حتى تتضح الرؤية سنة 2022 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل

في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

√ المؤشر 9-1-2-نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ملاحظة: يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحنا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بإرساء نظام للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج.

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	0	50	50	75	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	0	50	50	50	50
اطار موحد					
%	0	50	50	62.5	75

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2022 أو بداية سنة 2023،نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

إرساء نظام للرقابة الداخلية.

متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2023 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

√ **المؤشر 9-1-3نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:**

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة

عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، يساهم من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	32	75	75	75	75
قسم المناجم و الطاقة					
%	101	60	70	70	70
اطار موحد					
%	66.5	67.5	72.5	72.5	72.5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (66.5 %) سنة 2021 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة والمناجم (101 %)، حيث تم بلوغ أكثر من 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة سنة 2021 ويعود ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 32 % (960 زائر شهريا مقارنة بـ 3000 زائر) ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضعيفة مقارنة بسنة 2020 إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع

قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ومن المقدر خلال سنة 2022 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل وتحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2023 و2024 و2025، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع ومصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

- تقديم الهدف:

يندرج في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

√ **المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:**

يندرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على

توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	98	100	100	100	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	97.02	96	97	98	99
اطار موحد					
%	97.51	98	98.5	99	99.5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

نلاحظ بداية انجاز 97.51 % من تقديرات التأجير (97.02 % على مستوى قسم الطاقة والمناجم و98 % على مستوى قسم الصناعة) ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2023 و2024 و2025 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

√ **المؤشر 9-2-2نسبة انجاز مخطط التكوين:**

يمثـل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا

الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للأعوان والتحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	23	50	75	100	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	17.15	30	40	50	45
اطار موحد					
%	20.1	40.0	57.5	75.0	72.5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

يلاحظ خلال سنة 2021 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين في جزئي "الطاقة والمناجم" و "الصناعة" راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم ودمج في أكثر من مرة هذا بالإضافة إلى الوضع الوبائي الناتج عن انتشار فيروس كورونا مما أثر سلبا على النسب علما وأن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2022 والسنوات القادمة في الجزئين حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان فضلا عن توقع انفراج الوضع الوبائي بتعميم التلقيح على الجميع.

الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

- تقديم الهدف:

تـــم ضبطه في إطار تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصـــــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز:

√ **المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية :**

يندرج في إطار تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
جزء الصناعة					
%	92	100	100	100	100
جزء المناجم و الطاقة					
%	89	85	85	85	85
اطار موحد					
%	90.5	92.5	92.5	92.5	92.5

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2021 (89 % في قسم الطاقة و المناجم و 92 % في قسم الصناعة) ، وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز رغم الجائحة العالمية

للكوفيد ، يشار في المقابل إلى تسجيل نسبة متوسطة في نفقات الاستثمار في قسم الطاقة و المناجم بسبب تعطل انجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم و ذلك رغم انجاز نسب طيبة في نفقات الاستثمار الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة.

ومن المتوقع سنة 2022 و السنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 أو بداية سنة 2023.

√ **المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:**

يتجه العمل مستقبلا نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة و المساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير و تحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة .

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

المؤشر 2.3.1 نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	54	51	55	55	56
قسم المناجم و الطاقة					
%	71.93	72.14	66.04	60.45	60.00
اطار موحد					
%	62.97	61.57	60.52	57.73	58.00

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2021 خاصة في جزء الطاقة والمناجم حيث يتجه العمل سنة 2022 والسنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

يشار إلى أن القيام بإجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

√ **المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان :**

فـــــي إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة

أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

ملاحظة: تم احتساب المؤشر دون نفقات الأكرية.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
الف دينار	5.8	2.5	4.5	4.6	4.8
قسم المناجم و الطاقة					
الف دينار	4.7	4.6	6.3	7.9	7.9
اطار موحد					
الف دينار	5.25	3.55	5.4	6.25	6.35

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

يـــلاحـــظ عامة استقرار نسبي في كلفة التسيير للعون سواء تعلق الأمر بانجازات 2021 أو تقديرات 2022 يفسر بالاستقرار في وضعية الوزارة سنتي 2021-2022 نتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف من الاعتمادات لا يتجاوز نسبة تطور بـــ 3 %.

هذا ويتوقع في القسمين ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2023 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار السنوات الماضية من تقسيم ودمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

أما ابتداء من سنة 2024 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2023.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة	***المؤشر 9-1-1*** عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	5 عقود	**التصرف في هياكل القيادة**	**3010**	جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي مختلف المتدخلين لضبط المؤشرات التي سيتم ادراجها في عقود البرامج
	المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	50.00%			تهيئة الظروف للبدء في أشغال إرساء نظام للرقابة الداخلية
					تقييم نجاعة المهمة من خلال النظر في نجاعة الأهداف والمؤشرات المعتمدة
					النظر في نتائج الأداء ومدى قدرة دعائم الأنشطة والأنشطة المعتمدة في تحقيق التقدم المنشود
					التنسيق مع مختلف المتدخلين صلب البرامج دعما لأعمال لجان القيادة التي سيتم احداثها
	المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة	72.50%	**إرساء نظم جودة بالإدارات العامة**	**30**	احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في مواضيع تخص القطاع
					تأمين العلاقات مع الجهات الرسمية و المنظمات الوطنية و الصحافة
					التحيين المتواصل لمحتوى الموقع الرسمي للوزارة تعزيزا لمكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات	***المؤشر 9-2-1*** نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور	98.50%	**تأجير هياكل المساندة**	**2989**	الضبط الدقيق لمختلف تحيينات التأجير عند التقدير
					المتابعة الدورية لنسق إنجازات التأجير ولفت النظر للعناصر المؤثرة في كتلة الأجور
	المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين	57.50%	**مردودية الموارد البشرية**	**157**	مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين
					العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة
					دراسة إعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين
			التدخلات الاجتماعية	**345**	انشاء لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي3-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز	***المؤشر 9-3-1*** نسبة انجاز الميزانية	92.50%			إضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة
					تأمين جلسات عمل مع مسؤولي البرامج حول اعداد وثيقة البرمجة السنوية للنفقات ومختلف تحييناتها
					تمكين مختلف المتدخلين في الميزانية من رموز للاطلاع الحيني على الوضعيات المالية بالمنظومة الإعلامية "أدب"
	المؤشر 9-3-2 نسبة حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة	60.52%			الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة بالإطارات الكفأة
					دراسة مدى واقعية التوزيع البرامجي للنفقات خاصة في ظل التعقيدات المصاحبة للعملية بسبب غياب تقسيم فيزيائي للبرامج
	المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان	5.4 أد	**التزويد**	**1285**	مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من المواد و تشجيع الرقمة في التعاملات الإدارية
					مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج
					مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة
			الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	**2866**	الصيانة الدورية للعربات ضمانا للسير العادي للمصالح الإدارية
					تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية لتفادي التجاوزات
					اتخاذ الإجراءات لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة "GPS"
			الاعلامية	**419**	
		المجموع		**11100**	

3-الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 2023-2025:

تقديم الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى للبرنامج:

يـــــجدر التذكير إلى أن التقديرات الأولية لمختلف نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنوات 2023-2024-2025 وخاصة سنة 2023 باعتبارها سنة الميزانية والأكثر واقعية على مستوى التقدير، تمت على أساس السعي لتحقيق المعادلة بين التوجهات العامة لترشيد النفقات العمومية من ناحية والظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة من تقسيم ودمج وما تطلبه من برمجة خاصة على مستوى التسميات لسد الشغورات وتلبية الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى نفقات التسيير من ناحية أخرى،

وقد أفضت النقاشات مع مصالح وزارة المالية إلى ضبط تقديرات اجمالية للبرنامج لسنة 2023 بـــ11.100 ألف دينار أي بنسبة تطور بـــ 8.6% مقارنة بتقديرات سنة 2022 و هي نسبة تطور استثنائية تتماشى جزئيا و الحاجيات الحقيقية للوزارة اعتبارا لظروفها الخاصة خلال السنوات الماضية و ما يتطلب تسييرها من دعم لوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و تمثل نفقات التأجير قرابة 54 % من حجم البرنامج ، ويفسر التطور في تقديرات البرنامج أساسا بارتفاع في نفقات التسيير خلال نفس الفترة (11.68%) حيث تمثل نسبة 35.36% من حجم برنامج القيادة و المساندة وقد تم تقديرها سعيا لسد الحاجيات الحقيقية لوجستيا و أخذا بعين الاعتبار للتطور السنوي لمعين الكراء ، إضافة إلى ما تم برمجته في نفقات الاستثمار من اقتناءات للسيارات و المعدات و البرامج الاعلامية بنسبة تطور بـــ7.05% (من 780 الف دينار سنة 2022 إلى 835 ألف دينار سنة 2023) ، و تطور نفقات التأجير بـــ7.29 % خلال نفس الفترة.

فيما يتعلق بالتطور العام على مستوى إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة و المساندة من سنة 2019 إلى سنة 2025، يلاحظ ارتفاع تدريجي على مستوى انجازات الاعتمادات سنتي 2020 و 2021 (5.9 % و 13.2 %) اعتبارا للظرف العام للبلاد خاصة على المستوى الصحي و عدم استقرار الوزارة و الصعوبات التي مرت بها على

مستوى التصرف الإداري و اللوجستي مما أفرز حاجة ملحة لإنجاز عدة نفقات خاصة على مستوى التأجير و التسيير فيما انخفضت الاعتمادات على مستوى تقديرات سنة 2022 بـــ4 % نتيجة للظرف المالي الصعب و ضرورة الضغط على المصاريف العمومية وقد تطورت التقديرات سنة 2023 بـــ8.6 % للضرورة الملحة لاستكمال سد الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى التصرف اللوجستي ويتوقع تقريبا نفس نسبة التطور لتقديرات سنة 2024 (8.4%) ليشهد الوضع استقرارا منتظرا ابتداءا من سنة 2025 على مستوى النفقات في صورة الحصول على التقديرات المبرمجة خاصة على مستوى نفقات التسيير و التجهيزات الإدارية و بذلك العودة إلى نسبة تطور معقولة.

مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة:

- فيما يتعلق بالنفقات الاجمالية لبرنامج القيادة و المساندة: راعى التطور في نفقات البرنامج موحد 2022-2023 بحوالي 8.6 % مستلزمات التطور على مستوى الأنشطة حيث يلاحظ ارتفاع في حجم الميزانية المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" (4.570 أد) مقارنة بنشاطي "القيادة" (3.040 أد) و "التصرف في الموارد البشرية" (3.491 أد) ، ويفسر عدم التوازن في اعتمادات الأنشطة برصد اعتمادات خاصة على مستوى التصرف اللوجستي تسييرا و استثمارا تعكس الحاجيات الحقيقية لسنة 2023 بسبب الصعوبات التي تشهدها الوزارة و الضرورة القصوى لسد الحاجيات الحقيقية و سيتواصل هذا الارتفاع سنة 2024 فيما سيتم الرجوع إلى نسبة تطور عادية ابتداء من سنة 2025 بـــ6.6 % اعتبارا للاستقرار المنتظر على مستوى نفقات الوزارة في صورة تحصيل الاعتمادات المطلوبة سنة 2024 وبالتالي عودة إلى التوازن النسبي في اعتمادات الأنشطة و إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية حيث أن تحقيق تطور في مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الثلاث يستوجب توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة .

هذا على المستوى العام ، أما بمزيد التعمق في مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة ، يلاحظ ما يلـــــــــــــي :

فيما يتعلق بنفقات التأجير لبرنامج القيادة و المساندة : أثر الارتفاع في تقديرات نفقات التأجير ككل (7.5 % بين سنتي 2022 و2023) خاصة على ارتفاع اعتمادات نشاط "القيادة " (من 2.878 أد إلى 3.040 أد) ويعزى ذلك إلى الارتفاع في اعتمادات النشاط الفرعي "التصرف في هياكل القيادة" على مستوى جزء الطاقة و المناجم إثر تسجيل عدة تسميات في الخطط الوظيفية وترقية عدد هام من الإطارات على مستوى هياكل القيادة،

يشار إلى أنه في ظل غياب الانتدابات وحرصا على تعزيز امكانيات الهياكل خاصة هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل والالحاق للإطارات الكفأة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملياتية أو الاستراتيجية وتعزيز نجاعة البرنامج.

2-فيما يتعلق بنفقات التسيير (مردودية الموارد البشرية) ونفقات التدخل لبرنامج القيادة و المساندة : أثر الارتفاع في تقديرات نفقات تأجير البرنامج موحد على الارتفاع على مستوى اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 2022-2023 بـــ8 % (من 3.223 أد إلى 3.491 أد) و هو راجع خاصة إلى الارتفاع المسجل على مستوى النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" للجزئين بـــ9.36 % حيث يمثل 85.64 % من حجم النشاط ككل ويعود التطور إلى بعض التسميات في الخطط الوظيفية و الانعكاس المالي الناتج عن الترقيات و الترقيات الاستثنائية لعدد من الأعوان ، يشار أيضا إلى التطور على مستوى اعتمادات النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بـ6% و ارتفاع نسبي في النشاط الفرعي "التدخلات الاجتماعية" بـــ1 %، ويبرر ذلك بسعي "برنامج القيادة و المساندة " لدعم النشاطين الفرعيين الأخيرين بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف العملياتي "تحسين التصرف في الموارد البشرية " و يدعم بطريقة أو بأخرى المؤشر الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي .

-فيما يتعلق بنفقات التسيير (خدمات لوجستية) و نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة و المساندة : تسجيل ارتفاع في تقديرات نفقات التسيير سنة 2022-2023 بـ 11.68 % راجع أساسا إلى ما أسفرت إليه النقاشات مع مصالح وزارة المالية من تقديرات وفقا للحاجيات الحقيقية لمصالح الوزارة اللوجستية كاستهلاك الكهرباء و الماء و الوقود إضافة إلى الارتفاع السنوي التعاقدي لمعين الكراء إذ يمثل الحجم الأكبر من نفقات التسيير بـــ62.71 % سنة 2023 ، يشار أيضا إلى الارتفاع في اعتمادات نفقات الاستثمار بـــــ7.05 % ، كل ذلك يبرره ضرورة الرفع في الاعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" سنة 2023 لتصل إلى 11% (من 4.112 أد سنة 2022 إلى 4.570أد سنة 2023) حيث أن المرحلة تستوجب تطوير نشاط "التزويد" (18%) و الأنشطة المتعلقة بالصيانة اعتبارا لظرف الوزارة وتأثيره على استقرار الإمكانيات اللوجستية و ضرورة رصد للاعتمادات لسد الحاجيات الحقيقية رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و الهدف هو تأمين الظروف و الإمكانيات الداعمة لتطور مؤشري "مزيد التحكم في استهلاك الطاقة" و "ترشيد مصاريف الصيانة" بما يدعم المؤشر الاستراتيجي "نفقات التسيير/عدد الأعوان" و مزيد تحقيق النجاعة في التصرف

إضافة إلى تطوير النشاط الفرعي "الإعلامية" و الحرص على الرفع من اعتماداته (21 %) للتمكن من برمجة بعض الدراسات المهمة سواء على مستوى جزء الصناعة أو على مستوى جزء الطاقة و المناجم وخاصة انجاز الاقتناءات اللازمة من المعدات الإعلامية فضلا عن تطوير تطبيقات إعلامية في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية خارج إطار الميزانية وكلها جهود مبذولة دعما لتطوير إدارة الكترونية ذات سلامة عالية في الخدمات ونسبة حوسبة مهمة لخدمة قطاعات الصناعة و الطاقة و المناجم .

إطار النفقات متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد1:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)لبرنامج القيادة والمساندة (موحد)

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع

بيان النفقات	إنجازات	ق م التعديلي	تقديرات		
	2021	2022	2023	2024	2025
نفقات التأجير	**5 389**	**5 581**	**6 000**	**6 137**	**6 350**
نفقات التسيير	**4 317**	**3 510**	**3 920**	**4 497**	**4 795**
نفقات التدخل	**297**	**342**	**345**	**362**	**392**
منح الوداية	297	342	345	362	392
نفقات الإستثمار	**645**	**765**	**835**	**1 045**	**1 115**
تجهيزات إدارية	**463**	**530**	**520**	**720**	**770**
اقتناء وسائل نقل	432	490	480	680	730
تجهيزات مختلفة	31	40	40	40	40
البرامج الإعلامية	**182**	**220**	**285**	**310**	**330**
المخطط المديري للإعلامية	182	220	285	310	330
مصاريف مختلفة	**0**	**15**	**30**	**15**	**15**
برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة	0	15	30	15	15
مجموع البرنامج	**10 648**	**10 198**	**11 100**	**12 041**	**12 652**
مصادر التمويل	**10 648**	**10 198**	**11 100**	**12 041**	**12 652**
موارد عامة لميزانية الدولة	10 648	10 198	11 100	12 041	12 652

ميزانية برنامج القيادة والمساندة 2023 حسب مآل النفقة (موحد):

جدول عدد2:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة (موحد)

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بحساب أ.د

بيان البرنامج	الأنشطة	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	نسبة التطور (2020-2021) المبلغ (1)-(2)	نسبة التطور (2020-2021) النسبة (1)/(1)-(2)
برنامج "القيادة و المساندة"	A1 : القيادة	2 518	2 863	3 040	177	6%
	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة	2 518	2 848	3 010	162	6%
	S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	0	15	30	15	100%
	A2 : التصرف في الموارد البشرية	3 225	3 223	3 491	268	8%
	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	2 871	2 733	2 989	256	9%
	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية	57	148	157	9	6%
	S/A2-3 تدخلات اجتماعية	297	342	345	3	1%
	A3 : خدمات لوجستية	4 905	4 112	4 570	458	11%
	S/A3-1 التزويد	1 818	1 086	1 285	199	18%
	S/A3-2 الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	2 771	2 680	2 866	186	7%
	S/A3-2 الإعلامية	316	346	419	73	21%
مجموع البرنامج		10 648	10 198	11 100	902	8,845%

الملاحق

بطاقات مؤشرات الآداء

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الطاقة

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع**
2. **تعريف المؤشر:**هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقي.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشرفاعليةefficience
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر:**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): ..... سنة .....**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الشركة التونسية لصناعات التكرير و الإدارة العامة للمحروقات

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة	%	47	46	43	40	*

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بالنسبة لسنة 2021 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 47 % أي ما هو مبرمج وذلك نتيجة دخول حقل نوارة حيز الاستغلال خلال سنة 2020 وحلق المنزل خلال سنة 2021 إثر حل الاشكال القانوني الخاص به الى جانب دخول الحقول الغازية عبير وبشرى حيز الإنتاج ومن المنتظر ان تشهد نسبة التغطية شبه استقرار خلال سنة 2022

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تجدر الاشارة انّ مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر تنائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهده القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجع نسبي ابتداء من سنة 2023 في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلي.

يمكّن هذا المؤشر من ابراز مدى ضمان التزويد الآمن للطاقة ولو نسبيا الا انّ ابرازه للانصاف يبقى محدودا

يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا لعدة اعتبارات منها التحركات الاجتماعية التي تأثر على الإنتاج ولاعتبارات تقنية اذ لا يمكن التنبأبالاعطاب التي تحدث في بعض الابار كما انه يوجد تباين بين تقديرات الاحتياطي الذي يمكن استخراجه والكميات المستخرجة فعليا.

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

رمز المؤشر2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع
2. تعريفالمؤشر: يشير المؤشر لنسبتي تطور الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.
3. طبيعة المؤشر:مؤشرفاعلية efficience
4. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماع

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (:Formule)

الكهرباء: عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء / العدد الجملي للمساكن

الغاز : عدد المساكن المرتبطة بشبكة الغاز / عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء

2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:المعهد الوطني للإحصاء والشركة التونسية للكهرباء والغاز
4. تاريخ توفّر المؤشر:بالنسبة للسنة N ، ابتداء من شهر فيفري للسنة (N+1)
5. القيمة المستهدفة للمؤشر[1](:Valeur cible de l'indicateur)

الكهرباء: 99,8 % سنة 2022

الغاز :23 % سنة 2022

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والشركة التونسية للكهرباء والغاز و المعهد الوطني للإحصاء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز	الكهرباء	%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%
	الغاز	%	22,8%	23,0%	23,2%	23,4%	23,6%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسدات للمشتركين.

أما بالنسبة للغاز فيعكس المؤشر الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البينية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتي المتوسطة فهي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما انها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى مراجعة.

.

نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي .

رمز المؤشر1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون**
2. **تعريفالمؤشر:**يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشرفاعليةefficience
4.
5. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**
6. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الإنتاج السنوي للطاقات المتجددة / الإنتاج الوطني للكهرباء
2. **وحدة المؤشر:**النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر مارس للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](35 % بحلول سنة 2030**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي

[2]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الو حدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي	%	4.4	17	19	22	22

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا للعجز الطاقي وعدم تنوع مصادر الطاقة الاولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 30% في غضون 2030 على ان يتم ادراج حوالي 1900ميغاواط موفى سنة 2023.

ولبلوغ هذه النسبة الهامة، شهد هذا القطاع تسريعا في نسق المشاريع بعد صدور القانون الخاص به والنصوص الترتيبية ومن المنتظر ان تدخل اولى المشاريع حيزّ الاستغلال خلال سنة 2022على ان ترتفع نسبة الإنجاز تدريجيا لتبلغ نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء حوالي 22 % سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

مع دخول العديد من المشاريع من انتاج الخواص، هنالك رهانات جدية متعلقة بشمولية تغطية المؤشر

بطـاقة مؤشر الأداء:. نسبة تحسين الكثافة الطاقية

.1

رمز المؤشر2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. **تعريف المؤشر**: تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشرفاعليةefficience
4. **نوع المؤشر**:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

II- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: نسبة تطور الكثافة الطاقية خلال السنة المعنية بالمقارنة مع السنة التي سبقتها
2. **وحدة المؤشر**:الف طن مكافئ نفط/ 1000 دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: المرصد الوطني للطاقة والمناجم والمعهد الوطني للاحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر**:بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر ماي للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[1](Valeur cible de l'indicateur): سنة .....
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
7. **قراءة في نتائج المؤشر**
8. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

نسبة تحسين الكثافة الطاقية	%	1.6	1.7	1.8	1.8	2.6%

9. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2020، انعكست أزمة الكوفيد19 سلبا علىالاقتصاد التونسي حيثتراجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاءبـ8.6% مقارنة بسنة 2019، في ما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أقل من النمو الاقتصادي (7%) في نفس الفترة مما أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تدهورا يقدر بـ2.1%.

في 2021 شهد الطلب الجملي على الطاقة الأولية ارتفاعا بـ 7% مقارنة بـ 2020، ليعود بذلك تقريبا الى مستوى 2019 .وتجدرالإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أكبر من النمو الاقتصادي في نفس الفترة أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية خلال2021 بالرغممنالمجهوداتالحثيثةالمبذولةفيمجال التحكمفيالطاقة.

من المنتظر أن يتحسن نسق النمو الاقتصادي بنسبة 3% خلال السنوات القادمة مع استقرار في نسبة الطلب على الطاقة الأولية مما سيؤثر ايجابيا على مؤشر الكثافة الطاقية.

10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

.11

رمز المؤشر3.2.1 :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** :الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. تعريف المؤشر: التخفيض من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري، كالفحم والبترول (يشمل النفط) والغاز الطبيعي بشكل رئيسي.
3. طبيعة المؤشر:مؤشرفاعلية efficience
4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

II- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة تطور
2. **وحدة المؤشر**:كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:الميزان الوطني للطاقة
4. **تاريخ توفّر المؤشر**:بالنسبة للسنةn،ابتداءمن شهر ماي للسنة (n+1)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[2](Valeur cible de l'indicateur): 45% سنة 2030
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
7. **قراءة في نتائج المؤشر**
8. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	%	3.5	-1.55	0.20	-1.74	-0.8

9. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، تم تسجيل استقرار في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2010-2020 وذلك بنمط تطور سنوي يقدر بـ-0.2٪ كما سجلت الانبعاثات المتسربة (émissions fugitives) تراجعا خلال نفس الفترة

ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز

10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الصناعة

نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي بطاقة تقديم المؤشر:

رمز المؤشر : 2-1-1-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0)والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

- (0) سنة الأساس 2010
- (t) الفترة الجارية
- (Q0) معدل الكميات في سنة الأساس
- (i) المادة
- Ii,t : مؤشر المادة i في الفترة t .
- Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة i :

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010:

المؤشر العام :

$$I_t = \frac{\sum W_i \times I_{i,t}}{\sum W_i}$$

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية
4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	وحدة مرجعية لسنة 2010	92,9	94	95	96	98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 وبدأت عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي.

3. أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين أي القطاعات سجلت نموا وأيها سجلت انخفاضا.

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

رمز المؤشر: 2-1-1-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:**
ويحتسب **المؤشر من خلال المعادلة التالية:**

PIB = C + I + G + NX

(C) -مجموع الاستهلاك.
(I) - الاستثمار.
(G) - إنفاق الدولة.
(NX) - صافي الصادرات.

القيمة المضافة :في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء**
4- **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا**
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 17% سنة 2025.**
6- **المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء**

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	%	14,4	15 ,5	16	16,5	17

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضا سنتي 2020 و2021 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلبا على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجيا إلى حدود سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشرا على حجم الثروة التي تخلق سنويا.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

رمز المؤشر: 2-1-1-3

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
2- **تعريف المؤشر:** يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** عدد
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 530000 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	عدد	513439	515000	520000	525000	530000

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي تراجعا في سنة 2021 مقارنة بنتائج سنة 2020 وذلك بسبب تواصل تأثير تداعيات جائحة الكوفيد 19 على النسيج الصناعي الوطني. ومن المتوقع أن يستمر الوضع خلال سنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات للسنوات القادمة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 515 ألف موطن شغل أي بزيادة لا تتجاوز 0.3%. وإذا افترضنا أن يتحسن الوضع الاقتصادي فإنه يمكن اعتماد زيادة سنوية بحوالي 1 % ابتداء من

سنة 2023 ليبلغ العدد تباعا، 520 ألف سنة 2023 و525 ألف سنة 2024 و530 ألف سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصرح بها

رمز المؤشر: 2-1-2-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصرح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصرح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2700 سنة 2025.
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2539,7	2100	2500	2600	2700

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 20.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 1042 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 1311 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وهو ما ينبئ بصعوبة تحقيق التقديرات المعلنة في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 واقتضى ذلك تعديلها كما هو مبيّن في الجدول أعلاه.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر: 2-1-2-2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2. **تعريف المؤشر:** قيمة المنح الفعلية للصرف
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية **(efficience)**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط **(Ind d'activité)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
2. **وحدة المؤشر:** م.د
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وتيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهريا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 50 م.د سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مكتب تأهيل الصناعة

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور قيمة الصرف الفعلي للمنح في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية	م.د	40,8	48,5	31	53	50

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
   - تراكم الديون والملفات سنتي 2020 و2021 سيرفع من قيمة المنح خلال سنة 2022،
   - تراجع عمليات الاستثمار خلال سنتي 2020 و2022 بسبب جائحة كورونا سيؤثر سلبا على مطالب صرف المنح خلال السنوات 2022 و2023.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**
   - تراجع الميزانية المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية.
   - تراكم مستحقات المؤسسات.
   - نقص فادح في عدد إطارات إدارة المتابعة وصرف المنح وعدم الاستجابة لمطالب الانتداب.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية

رمز المؤشر: 3-2-1-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2- **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط (Ind d'activité)
5- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
6- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
2- **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1600 م.د سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور الاستثمارات الصناعية المصرح بها في الجهات	م د	1325.2	1350	1400	1500	1600

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 32.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 474 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 702 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وسيحول هذا الانخفاض الحاد من صعوبة تحقيق المؤشر للهدف المنصوص عليه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات لتتماشى مع النتائج المسجلة في السداسي الأول من

سنة 2022، حيث من المنتظر ألا تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرّح بها في سنة 2022 1350 م.د.
كما أن التقديرات المحينة لهذ المؤشر للسنوات القادمة ستكون: 1400 م.د سنة 2023 و1500 م.د سنة 2024 و1600 م.د سنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

لا يعكس هذا المؤشر ميزات الجهات أو الفوارق بينها.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

رمز المؤشر: 2-1-3-1

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
2- **تعريف المؤشر:** يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة،
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة من خلال مقارنة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n) ناقص الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1)) * 100 قسمة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1).

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية (%)
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات والتي تتقدم بمطالب مساندة وتتمكن من انجاز الاستثمار وتجاوز الصعوبات.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 11 % سنة 2023
6- **المسؤول عن المؤشر:** وزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة	%	12,5	42	12,5	-35,4	33,33	-	-

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يمكن من متابعة نتائج إعادة هيكلة المؤسسات المنتفعة بالاعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

رمز المؤشر: 2-1-3-2

1-الخاصيات العامة

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
2- **تعريف المؤشر:** يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي يتم التصريح بإحداثها
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats)
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لديها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
2- **وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)**
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 % سنة 2025
6- **المسؤول عن المؤشر:** وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	%	-4	-1	1	1	1

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعكس النتائج المسجلة في هذا المؤشر خلال السنوات الفارطة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة. كما يؤكد ذلك العدد المسجل للمؤسسات الصناعية المسجلة في قاعدة بيانات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والذي بلغ 4918 مؤسسة إلى حدود شهر أوت 2022. ومن المتوقع ألا يبلغ المؤشر عتبة الخمسة آلاف

مؤسسة إلا خلال سنة 2023. وبفضل الإصلاحات المزمع القيام بها من المتوقع أن يستعيد هذا المؤشر مستوى 5100 مؤسسة في حدود سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج المناجم

بطاقة تقديم المؤشر 1113 : تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر 1113:

تسمية المؤشر: تطوّر انتاج الفسفاط

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

الخاصيات العامة

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**المناجم
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
4. **تعريف المؤشر:**تحديد كميةالانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا .
5. **نوع المؤشر:** مؤشرنتائج (Ind de résultat)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة(efficacité)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) :**لا يوجد

التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر:(Formule) :** مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- **وحدة المؤشر:** مليون طن
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شركة فسفاط قفصة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**شركة فسفاط قفصة
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انتاج **6 مليون طن** من الفسفاط التجاري سنة 2023.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة فسفاط قفصة

قراءة نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تطوّر انتاج الفسفاط	طن	3,88	2,83	3,53	6	6	6	6,5

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2021 مستوى 3,53 مليون طنا مقابل 2,83 مليون طن سنة 2020 أي بتحسن قدره 25 % وبتراجع قدره 52 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010). أما خلال سنة 2022، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 4,2 مليون طن أي بتحسّن قدره 19 % مقارنة بإنجازات سنة 2021 ويبقى هذا التحسّن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2022 وذلك بتراجع قدره 30 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

رسم بياني لتطور المؤشر:

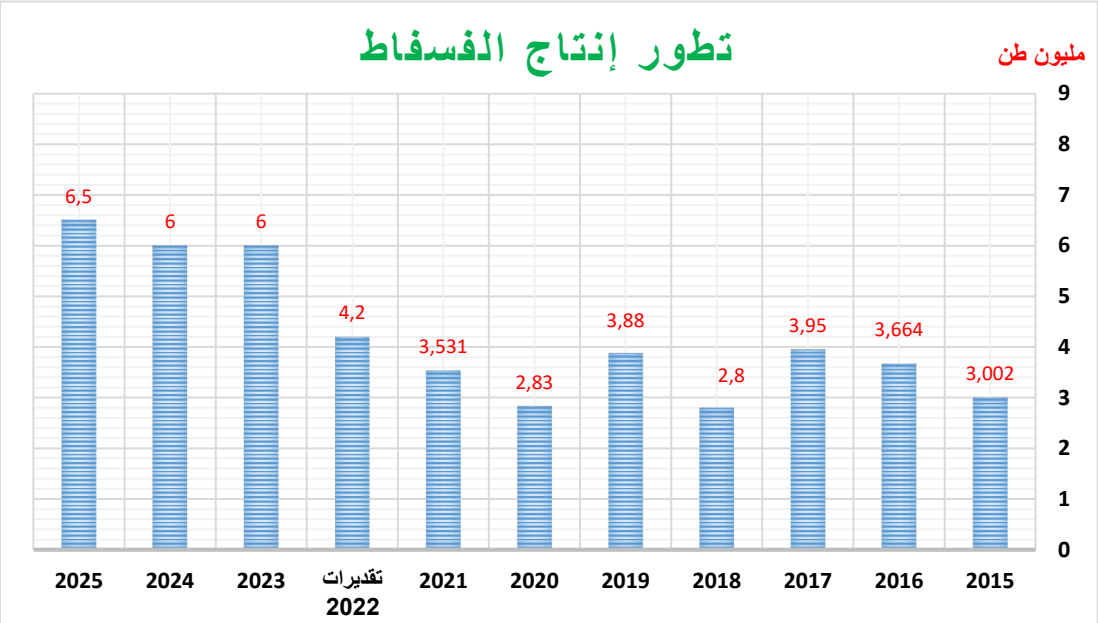

6. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تعود أسباب هذا التأخّر في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالأساس إلى التحرّكات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشراب. ولاستعادة النسق العادي للانتاج، يستوجب التسريع في:

مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج والإسراع في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى .

ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية و المتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة .

العمل على الرفع من القدرات المهنية لجميع الأعوان مع ضمان التوازن بين التكوين و متطلبات جهاز الإنتاج .

العمل على تحسين آليات المتابعة و مراقبة النشطة تقنيا و اجرائيا .

ترشيد استهلاك الموارد المائية.

تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة و المتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط .

7. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**تواصل التحركات الاجتماعية بالحوض المنجمي وتقادم المغاسل إضافة لتأخر تأهيل جهاز الإنتاج وتعطل انطلاق المشاريع.

بطاقة تقديم المؤشر 2113 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

رمز المؤشر :2113

تسمية المؤشر: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

1. الخاصيات العامة

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**المناجم
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
4. **تعريف المؤشر:**الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de produit)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficacité)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) :** لا يوجد

2. التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- **وحدة المؤشر:**مليون دينار
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** رقم معاملات صادرات مشتقات الفسفاط
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المجمع الكيميائي التونسي
- **تاريخ توفّر المؤشر :**بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته **6 275 مليون دينار** خلال سنة 2023،
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المجمع الكيميائي التونسي

3. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	الإنجازات			ق.م 2022 (**)	التقديرات		
		2019	2020	2021 (*)		2023	2024	2025
تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	مليون دينار	968	669	1 520	4 733	6 275	2 810	2 807

- ملاحظات:

(*): توقعات

(**): تم تغيير الأرقام المبوبة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022

بالنسبة لتقعات سنة 2023 فقد تم احتسابها بمعدل سعر البيع خلال السداسي الأول من سنة 2022

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 1 520 م.د خلال سنة 2021 مقابل 669 م.د خلال سنة 2020 أي بتحسن كبير قدره 851 م.د أي ما يعادل نسبة 127 %.

وتجدر الإشارة أنه من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2021 مستوى 821 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 50 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي.

رسم بياني لتطور المؤشر:

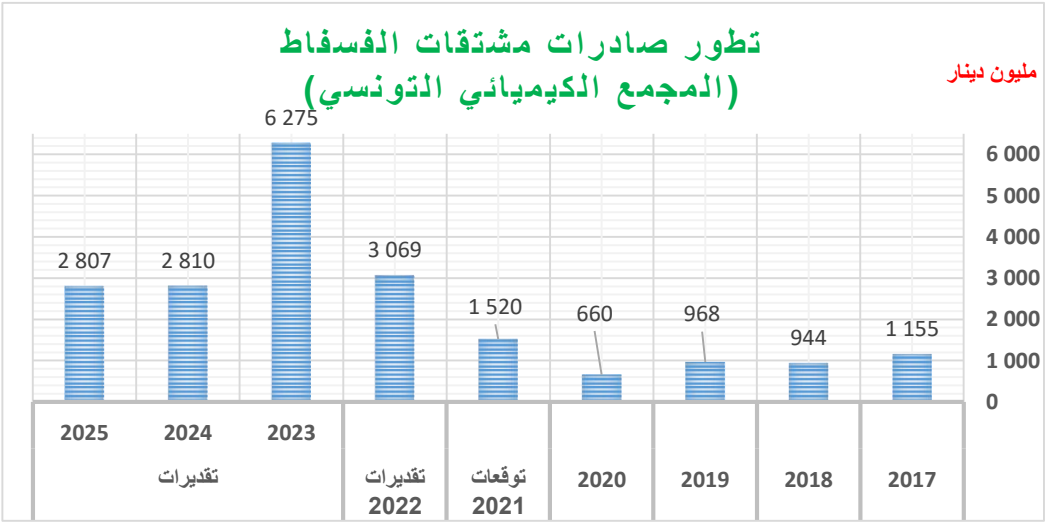

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إيجاد الحلول الكفيلة للترفيع في إمكانيات SNCFT قصد نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية طبقا لنسق الإنتاج،
- ضمان جاهزية وحدات الإنتاج لتحويل كمية من الفسفاط تتجاوز 5.5 مليون طن،
- تأمين مواقع الإنتاج،
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للمجمع الكيميائي التونسي قصد المصالحة مع المحيط،
- العمل على تفعيل نشاط شركات البيئة،
- إعادة النظر في آليات توزيع الأسمدة والدعم لفائدة القطاع الفلاحي،
- التسريع في إنجاز مشروع المظيلة 2 والمتمثل في انجاز وحدة لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّفيع بالمظيلة بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا في الانتاج الفعلي،

4. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**تعطل الانتاج بوحدات المجمع الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط بسبب الصعوبات التي يعيشها قطاع النقل الحديدي.

بطاقة تقديم المؤشر 1213 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

رمز المؤشر 1213:

تسمية المؤشر: نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

1- الخاصيات العامة

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**المناجم
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تشجيع بعث المشاريع المنجمية
3. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
4. **تعريف المؤشر:**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة الحالية (N1)مقارنة بالسنة المنقضية (N0)وذلك بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج وانتاج وتحويل المواد المنجمية وتسويقها .
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind d'activité)
6. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة(efficacité socio-économique)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) :**

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**نسبة تطورامتيازات الاستغلال المسندة سنويا مقارنة بالسنة المنقضية: 100/N0* (N1-N0)

وحدة المؤشر: النسبة(%)

- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد امتيازات الاستغلال المسندة في كل سنة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصالح الإدارة العامة للمناجم
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**التقرير السنوي لنشاطإدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر :**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)** منح 8 امتيازات استغلال خلال سنة 2023.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	5	6	3	6	6	8	10
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة	%	150 +	+ 20	– 50	+ 100	+ 00	+ 33	+ 25

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2021 تأسيس (2) امتيازي استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح).

وإلى موفى سبتمبر 2022، تمّ تأسيس إمتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة لمادة كاربونات الكالسيوم علما أنّه تمّ عرض ملفي امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحضيت بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و1 لمادة الملح)

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات استغلال خلال سنة 2022 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 33 % مقارنة بإنجازات سنة2021.

ومن المتوقع اسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 166 % مقارنة بانجازات سنة2022.

رسم بياني لتطور المؤشر:

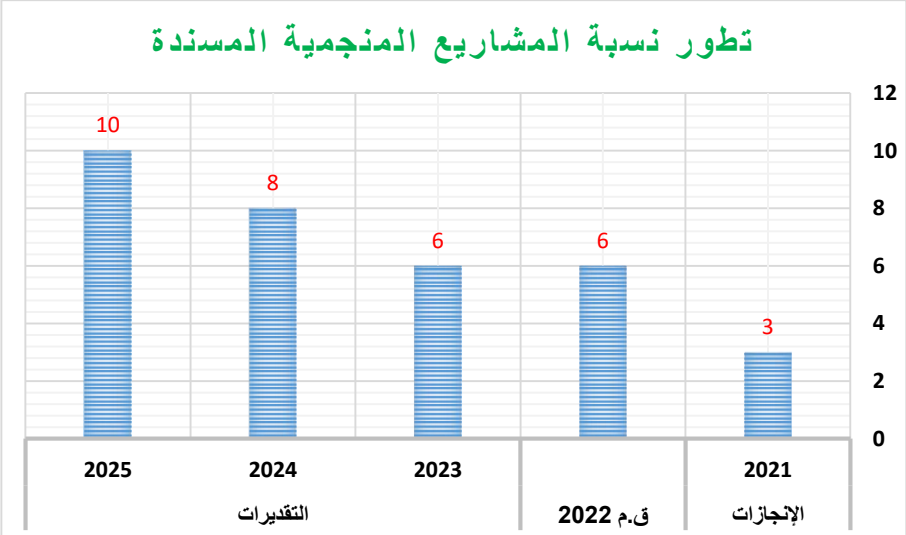

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:** دراسة مطالب امتيازات الاستغلال وتقييم دراسات الجدوى للمشاريع من طرف الإدارة والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.

4. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**النقص الفادح في الإطارات بالإدارة العامة للمناجم خاصة الإطارات المكلفة بمعالجة هذه الملفات. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تعزير إدارة البحث والاستغلال المنجمي بإطار في إختصاص الجيولوجيا وإطار في اختصاص المالية وأيضا بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

بطاقة تقديم المؤشر 2213 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر :2213

تسمية المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

1- الخاصيات العامة

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**المناجم
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تشجيع بعث المشاريع المنجمية
4. **تعريف المؤشر:**نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (Ind de produit)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) :**

2- التفاصيل الفنيّة

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الخرائط المنجزة/ عدد الخرائط الجملية
- **وحدة المؤشر:** %
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الخرائط المنجزة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** استمارة
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
- **تاريخ توفّر المؤشر:**آخر كل سنة
- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

3- قراءة نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	82,5	83,1	84,7	85,24	85,24	85.8	86,34

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

رسم بياني لتطور المؤشر:

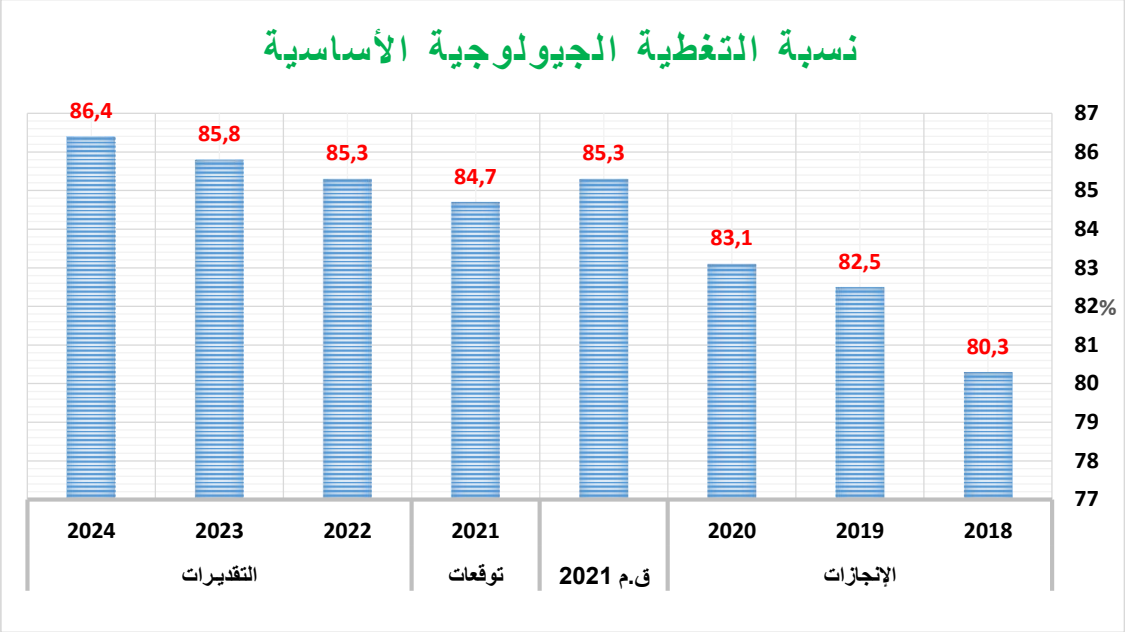

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني.
- القيام بإنجاز خرائط تأليفية (جيوفيزيائية-جيوكيميائية-مخاطر طبيعية، .....)
- القيام بدراسات تأليفية منجمية وإبراز مناطق واعدة جديدة وتقييم إمكاناتها المعدنية وعرضها بأشكال متعددة (مطويات، ملفات فنية رقمية، عروض في تظاهرات جهوية ووطنية وعالمية...) قصد ترويجها حتى يتسنى لنا التعريف بالمخزون المعدني لغاية جلب المستثمرين وتحفيزهم للحصول على رخص بحث واستغلال منجمية.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- - نقص في الانتدابات.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج القيادة والمساندة

مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-1
ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-1: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

رمز المؤشر: 9-1-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر :العدد التراكمي لعقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد تراكمي لعقود البرامج و الأهداف المنجزة

وحدة المؤشر : عدد

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الإدارة العامة للإشراف على المنشآت

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 11عقد برنامج وعقدي أهداف، أي التعاقد مع كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة العامة للإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.1.1 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة						
	الوحدة	الانجازات	2022	تقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
		2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	0	0	0	0	0
عدد عقود البرامج المنجزة			0	0	0	0
عدد عقود الأهداف المنجزة			0	0	0	0
قسم المناجم و الطاقة						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	1	5	5	5	5
عدد عقود البرامج المنجزة			5	5	5	5
عدد عقود الأهداف المنجزة		1	0	0	0	0
اطار موحد						
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	عدد	1	5	5	5	5

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة والمناجم وبالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه إلى حين ضبط المعطيات التي تخص جزء الصناعة.

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة و بالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 تخص انجاز 05 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و 2025 ، فقد تم الإبقاء على تقدير 2023 بطريقة تراكمية حتى تتضح الرؤية سنة 2022 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- في ظل غياب إطار مرجعي صادر عن رئاسة الحكومة، يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر بعوامل تعالج على المستوى الوطني و تتجاوز سلطة قرار الوزارة، على سبيل المثال اقتضى إدراج آلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار بيع المواد البترولية ضمن العقد الممضى مع الشركة التونسية لصناعات التكرير تدخل كل من وزارة المالية ورئاسة الحكومة.

- في صورة تواصل عدم إصدار المنشور المنتظر خلال هذه السنة فإن اعتماد هذا المؤشر سيصبح من غير ذي جدوى باعتبار ارتباطه بمخطط التنمية الخماسي.

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-2: نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

رمز المؤشر: 9-1-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: نسبة انجاز القرارات المتخذة من قبل لجنة القيادة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر:(عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المنبثقة عن القرارات المتخذة من قبل لجان القيادة) *100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	0	50	50	75	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	0	50	50	50	50
اطار موحد					
%	0	50	50	62.5	75

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2022 أو بداية سنة 2023،نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

إرساء نظام للرقابة الداخلية.

متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2023 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

النقص الكبير للإطارات الكفأة يمثل عائق أمام تنشيط عمل اللجان وتحقيق القرارات والتوصيات المتخذة

حيث أصبح الانتداب الموجه ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-3: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة

رمز المؤشر: 9-1-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الزيارات السنوية للموقع/ العدد المستهدف سنويا) * 100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المعنية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشّر: نسبة تتجاوز70%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بإدارة الإعلاميّة.

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	32	75	75	75	75
قسم المناجم و الطاقة					
%	101	60	70	70	70
اطار موحد					
%	66.5	67.5	72.5	72.5	72.5

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (66.5 %) سنة 2021 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة و المناجم (101 %)، حيث تم بلوغ أكثر من 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة سنة 2021 ويعود

ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 32 % (960 زائر شهريا مقارنة بـ 3000 زائر) ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضعيفة مقارنة بسنة 2020 إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ومن المقدر خلال سنة 2022 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل و تحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2023 و2024 و 2025، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع رغم مضاعفة الجهود فيما يتعلق باحداث الروابط و القيام بالتحيينات اللازمة ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بعمليات اشهارية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة للتعريف بالخدمات التي تقوم الوزارة بتوفيرها عن بعد وعبر موقعها الالكتروني مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر 9-2-1نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

رمز المؤشر: 9-2-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :مقارنة بين إنجازات و تقديرات التأجير

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات الأجور/التقديرات)*100

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المالية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % : مدى تطابق التقديرات مقارنة بالإنجازات واضفاء مصداقية على ميزانية التأجير

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة الفرعية للميزانية

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	98	100	100	100	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	97.02	96	97	98	99
اطار موحد					
%	97.51	98	98.5	99	99.5

2-تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ بداية انجاز 97.51 % من تقديرات التأجير (97.02 % على مستوى قسم الطاقة والمناجم و98 % على مستوى قسم الصناعة) ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى

التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2023 و2024 و2025 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العناصر الغير متوقعة كثيرة ولا يمكن التنبؤ بها عند التقدير مثل حالات الإلحاق والنقل وكذلك الانتداب عن طريق البرامج الوطنية كبرنامج العائلات المعوزة أو المفروزين أمنيا....

بطاقة تقديم المؤشر 9-2-2: نسبة انجاز مخطط التكوين

رمز المؤشر: 9-2-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :عدد الحلقات التكوينية المنجزة مقارنة بالحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين

طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

التفريعات : الوزارة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحلقات التكوينية المنجزة /الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين)*100

وحدة المؤشر : نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر :100 % : متابعة مدى انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوي

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	23	50	75	100	100
قسم المناجم و الطاقة					
%	17.15	30	40	50	45
اطار موحد					
%	20.1	40.0	57.5	75.0	72.5

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ خلال سنة 2021 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين في جزئي "الطاقة و المناجم" و "الصناعة" راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم و دمج في أكثر من مرة هذا بالإضافة إلى الوضع الوبائي الناتج عن انتشار فيروس كورونا مما أثر سلبا على النسب علما و أن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2022 و السنوات القادمة في الجزئين حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات و الأعوان فضلا عن توقع انفراج الوضع الوبائي بتعميم التلقيح على الجميع.

5 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة انجاز مخطط التكوين تخضع إلى عدة عوامل منها ما يمكن توقعه وأخرى صعبة التوقع وبالتالي يمكن أن تتداخل عدة عوامل في التأثير على مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين

- عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كامل برنامج التكوين خاصة أمام ارتفاع أسعار مراكز التكوين.

- تعذر بعض مراكز التكوين عن تقديم الخدمة

- عدم منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين

بطاقة تقديم المؤشر 9-3-1 :نسبة انجاز الميزانية

رمز المؤشر: 9-3-1

1- الخاصيات العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :متابعة دورية طوال السنة لنسبة انجاز ميزانية المهمة و خاصة ميزانية التدخل و الإستثمار

بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة (دون اعتبار دعم المحروقات)

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : (الاعتمادات المنجزة/الاعتمادات المرصودة لمختلف أقسام الميزانية (دون دعم المحروقات))*100 مع المتابعة الدورية لتطور النسب

وحدة المؤشر :نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "أدب"

تاريخ توفر المؤشر:دوري وآخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % : العمل على تقليص الفوارق بين التقدير و الإنجاز لاضفاء المصداقية و الواقعية اللازمتين على الميزانية و المشروع السنوي للقدرة على الأداء و الأهداف المبرمجة كذلك تقليص الفوارق في نسب الإنجاز بين فترات السنة المالية

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
جزء الصناعة					
%	92	100	100	100	100
جزء المناجم و الطاقة					
%	89	85	85	85	85
اطار موحد					
%	90.5	92.5	92.5	92.5	92.5

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2021 (89 % في قسم الطاقة و المناجم و 92 % في قسم الصناعة) ، وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز رغم الجائحة العالمية للكوفيد ، يشار في المقابل إلى تسجيل نسبة متوسطة في نفقات الاستثمار في قسم الطاقة و المناجم بسبب تعطل انجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم و ذلك رغم انجاز نسب طيبة في نفقات الاستثمار الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة.

ومن المتوقع سنة 2022 والسنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 أو بداية سنة 2023.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجراء التوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية حيث من المنتظر تجاوز هذا الاشكال عبر تنظيمه من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 للوقوف أمام جميع عراقيل التنفيذ وإيجاد حلول عملية.

- تحقيق التوازن في نسب انجاز الميزانية خاصة ميزانية الاستثمار و التدخل المتعلق بمشاريع المؤسسات العمومية تحت الإشراف يصطدم بواقع طول الإجراءات الإدارية خاصة في ميدان الشراءات العمومية سواء بالنسبة للوزارة أو المؤسسات إضافة إلى المصادقة على القوائم المالية للمؤسسات في شهر مارس للسنة الموالية للسنة المالية المعنية.

بطاقة تقديم المؤشر 9-3-2 نسبة حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة

رمز المؤشر: 9-3-2

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :تطور حجم برنامج القيادة و المساندة

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (كتلة الأجور ونفقات تسيير برنامج القيادة والمساندة / أجور وتسيير المهمة) *100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب" وميزانية الوزارة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 %: تطوير قدرة برنامج القيادة والمساندة على التأثير من خلال دعمه نوعيا وليس كميا بالموارد البشرية والتقليص التدريجي من حجمه وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 2.3.1 نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة

الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
%	54	51	55	55	56
قسم المناجم و الطاقة					
%	71.93	72.14	66.04	60.45	60.00
اطار موحد					
%	62.97	61.57	60.52	57.73	58.00

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2021 خاصة في جزء الطاقة و المناجم حيث يتجه العمل سنة 2022 و السنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.

- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة و تعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

3 – تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

القيام باجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

بطاقة تقديم المؤشر9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان

رمز المؤشر: 9-3-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر : متابعة تطور الكلفة في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير(ماعدا الأكرية)/عدد الأعوان

وحدة المؤشر : كلفة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب"+الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : كلفة معقولة تتناسب وحجم الوزارة ويتم متابعة تطورها في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان					
الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات	تقديرات	القيمة المستهدفة
	2021		2023	2024	2025
قسم الصناعة					
الف دينار	5.8	2.5	4.5	4.6	4.8
قسم المناجم و الطاقة					
الف دينار	4.7	4.6	6.3	7.9	7.9
اطار موحد					
الف دينار	5.25	3.55	5.4	6.25	6.35

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يـــلاحـــظ عامة استقرار نسبي في كلفة التسيير للعون سواء تعلق الأمر بانجازات 2021 أو تقديرات 2022 يفسر بالاستقرار في وضعية الوزارة سنتي 2021-2022 نتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف من الاعتمادات لا يتجاوز نسبة تطور بـــ 3 %.

هذا و يتوقع في القسمين ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2023 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار النوات الماضية من تقسيم و دمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

أما ابتداء من سنة 2024 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2023.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

الاعتمادات المرصودة لتغطية حاجيات التسيير لا تمكن من تحقيق الحاجيات الأساسية لحسن تسيير مختلف مصالح الوزارة ويقع اللجوء في آخر كل سنة إلى اعتمادات تكميلية رغم تحديات الوزارة لترشيد النفقات ، كما ان عدد الأعوان من سنة إلى أخرى غير مستقر وبالتالي متابعة المؤشر قد لا يعكس الكلفة الحقيقية للعون.

بطاقة مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة موحد

الإطار العام

تـــم تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص خاصة بين الجنسين بصفة صريحة في القانون الأساسي للميزانية، وذلك عملا بما نص عليه الدستور من التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة و العمل على دعمها و تطويرها و ضمان الدولة لتكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات، وفي هذا الإطار الدستوري و القانوني و الترتيبي المتطور، أحدثت بلادنا سنة 2016 مجلس النظراء للمساواة و تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل الذي يعمل على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة و التقييم و الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل و تحقيق المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.

تحديد الإشكالية

من هذا المنطلق تم السعي الى ادراج هذا التوجه ضمن استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال ضبط متابعة احصائية تمثل مسارا لتحديد الاتجاه الذي يمكن اعتماده لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بما يدعم سير العمل الإداري وجودته. وتتجلى هاته المؤشرات كنسب تمثيلية المرأة في مختلف المواقع في الوزارة:

	عدد الاناث	عدد الذكور	العدد الجملي	النسبة
نسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان	160	185	345	46.38%
نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة	111	124	235	47.23%
نسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية	77	103	180	42.78%
نسبة تمثيلية المرأة في الخطط العليا	6	23	29	20.69%
بالنسبة رئيس مدير عام	2	16	18	11.11%
بالنسبة لمدير عام	4	12	16	25.00%
نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف	40	59	99	40.40%

وتبعا لما تم احصاؤه ،نلاحظ نسب طيبة سواء فيما يتعلق بنسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان ونسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية ونسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف حيث تمثل أقل بقليل من النصف (46.38 % و 42.78% و 40.40%) في حين أن النسبة تقل كثيرا عند تعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (20.69 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة، ويمكن من خلال هذا الاستنتاج بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية و الارتقاء بجودة العمل الإداري.

تحديد الهدف المتعلق بالمقاربة الاجتماعية

بالنسبة لواقع الحال فان الهدف الاستراتيجي الذي يمكن من وضع مقاربة النوع الاجتماعي تحت ضوئه هو ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات وتحديدا ضمن المؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين.

الهدف الاستراتيجي: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات	الوحدة	إنجازات 2022 الى حدود 2022/11/30	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين	نسبة انجاز مخطط التكوين	30	40	50	45
مجموع المشاركين	عدد	39	60	80	80
نسبة مشاركة الذكور	%	49	50	50	50
نسبة مشاركة الاناث	%	51	50	50	50

* معطيات الجدول تمثل معدل للمعطيات بين كل من جزء الصناعة و جزء الطاقة و المناجم وسيتم مستقبلا تطويره وضبطه وفقا لمعطيات كل الوزارة موحدة

نلاحظ تقارب على مستوى نسب مشاركة الاناث والذكور في أنشطة التكوين أي هناك احترام لتكافئ الفرص بين الجنسين ولمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر.

و من المتوقع أن يتم العمل على تحسين و تعزيز هاته النتائج كما يلي:

الهدف الاستراتيجي	المؤشر	تقديرات 2023	الأعمال و الأنشطة التي تهدف الى التقليص من الفوارق المسجلة بين الجنسين	مصدر الاعتمادات المخصصة للغرض
ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات	نسبة انجاز مخطط التكوين(%)	40	-اعداد مخططات التكوين حسب مقاربة النوع الاجتماعي - اعتماد لوحة قيادة لمتابعة الإنجازات - التقييم السنوي لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي و اقتراح حلول عملية لتعزيزها	موارد الدولة

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الطاقة

بطـاقة عدد1: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **مرجع الإحداث :**مرسوم بتاريخ 3أفريل1962
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

جوان 2017

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. **الأهداف الإستراتيجية:** تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية
3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

- **تلبية الطلب على الكهرباء :**

- الدورة المزدوجة برادس(محطة ج) : **ديسمبر** 2021 (إول ربط للتربينة البخارية بالشبكة الوطنية للكهرباء)

- الدورة المزدوجة بالصخيرة :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة

- محطات فولطا ضوئية 300ميغاواط :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويلالشروع من طرف الشركة

- محطة هوائية بطباقة : توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة

- إنجاز المخطط الثاني عشر لنقل الكهرباء :2016-2023.

- إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء :2020-2024.

- ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات ومحطة تحلية مياه البحر بصفاقس بشبكة نقل الكهرباء 2020-2024:

- تقوية الشبكة شمال –جنوب :2021-2024

إنجاز خط بوشمة –ربانة :2021-2024

- إنجازمحطة قبلي 2 :2021-2024

- ربط حوالي107340منخرط جديد بالشبكة سنويّا.

- **تلبية الطلب على الغاز :**

- إنجاز أنبوب الغاز تونس- باجة - الدهماني: 2018 -2023.

- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين :2018-2023.

- انجاز أنبوب الغاز مروج -مساكن :2020- 2024

- انجاز أنبوب الغاز تونس – بنزرت (القسط الثاني) :2020- 2022

- تزويد المعتمديات بالغاز الطبيعي بسيدبوزيد،لسود ، جلمة ، سبيطلة و حاجب العيون: 2018-2023,جهة الشمال الغربى، معتمديات بنزرت: 2018-2022,منطقة تطاوين : أكتوبر 2022, مناطق بلدية بولاية بنزرت (أنبوب الغاز مبطوح – جرزونة) مارس 2022,مناطق بلدية بولاية بنزرت (أنبوبالغاز مبطوح- خروبة) ديسمبر2023

- ربط حوالي32789منخرط جديد بشبكة الغاز سنويّا.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدىالمتوسط (2023-2025):

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطـاقة عدد2 :الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي**: تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوّر وتنسيق البرامج وذلك في مجالي ترشيد استهلاك الطاقة والطّاقات المتجدّدة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدثت الوكالة بموجب القانون عدد72لسنة2004المؤرّخ في2أوت2004والمتعلّق بالتّحكّم في الطّاقة وعوّضت وكالة التّحكّم في الطاقة المحدثة بمقتضى المرسوم عدد8لسنة1985المؤرّخ في14سبتمبر1985
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

سنة2006

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

الإنتقال إلى منوالٍ طاقي جديد يرتكز بالأساس على تنويع مصادر الطاقة والإستغلال الأمثل للمصادر المتجددة وإمكانات الإقتصاد في الطاقة المتاحة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

التخفيض في الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30% والترفيع في نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى حدود 35% في أفق سنة 2030و تخفيض نسبة كثافة الكربون للإقتصاد الوطني بـ45% سنة 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي لكثافة الكربون لسنة 2010.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

تندرج تدخلات الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقي في تنفيذ :

- البرامج المؤسساتية :

- التدقيق الطاقيالإجباري والدوريفي قطاعات الصناعة والنقل والبناءات
- التقنين الحراري للبناءاتالمعدة للمكاتب والمعدة للسكن الجماعي.
- التصنيف الطاقي للأجهزة الكهرومنزلية

- البرامج الخصوصية

- النهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي السكن والمهن الصغرى من خلال برنامج بروسول - PROSOL
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي الخدمات والصناعة – بروسول - PROSOL
- انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة
- النهوض بالعزل الحراري للأسطح من خلال برنامج PROMOISOL
- تجهيز المؤسسات العمومية بمحطات شمسية فولطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء وانجاز عمليات للنجاعة الطاقية مما يمكّن هذه المؤسسات من خفض الطلب على الطاقة وترشيد النفقات من خلال برنامج TEEP-

- البرامج الوطنية

- برنامج النهوض بالمباني الشمسية – بروسولإلاك الاجتماعيوالذي يهدف التقليص دعم الدولة لفاتورة الكهرباء مع ضمان ولوج كافة الفئات الإجتماعية التي تستهلك أقلّ من 1200كيلواط ساعة في السّنة والذي يبلغ عددهم 1.12 مليون عائلة والتي تنتفع بدعم الدولة للطاقة الكهربائية بقرابة 80% من كلفة الكهرباء.
- برنامج بروسولالاك الاقتصادي والذي يشمل الأسر التي تستهلك بين 1200 و1800ك.و.س في السنة (100 و 150ك.و.س/شهر). والمقدر عددهم بحوالي 750 ألف عائلة.
- برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي – ACTE والذي يهدف التفعيل دور البلديّات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة ومساعدتها على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محليةللانتقال الطاقي
- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر
- البرنامج الثلاثي للتوعية والتحسيس والاتصال في مجال التحكم في الطاقة
- المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر
- البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة -PROMOLED-

- البرامج الاستراتيجية:

- برنامجتنمية استعمال السيارات الكهربائية
- برنامج النهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق District Energy والذي يهدف الى تطوير والنهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق إلى الرفع من النجاعة الطاقية لمنظومة تبريد وتسخين

المباني والتخفيض من الطلب على القدرة الكهربائية في أوقات الذروة إضافة إلى الضغط على كلفة الاستثمار والصيانة لأجهزة التبريد والتسخين.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	5711	7780	8496	8860	9095
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	4763	6560	7236	7230	7416
- منحة بعنوان التسيير	948	1220	1260	1630	1679
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	*420 **40000	*14570 **40000	*59700 **42000	**88000	**118000
المجموع	**46131**	**62350**	**110196**	**96860**	**127095**

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

(*) برامج الاستثمار

(**) صندوق الانتقال الطاقي

بطـاقة عدد 3 :الشركة التونسية لتكرير النفط

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** طبقا للأمر عدد 467 بتاريخ 11 ماي 1977و المتعلّق بالتنظيم الإداري و المالي للشركة التونسية لصناعات التكرير فإن مهمة الشركة تتمثل خصوصا في:

- تكرير النفط الخام و إنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية.
- بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية و تصدير المنتجات الغير قابلة للتسويق محليا.
- القيام بكل العمليات المتعلقة بالجوانب الصناعية، التجارية، المالية، العقارية أو غير العقارية و التي ترتبط و لو بصفة غير مباشرة بالموضوع الأصلي للشركة.

كما وقع تكليف الشركة التونسية لصناعات التكرير منذ 30 جوان 1999 بمهمة توريد و تسويق المواد البترولية الموجهة لتغطية الفارق بين حاجيات السوق الداخلية و إنتاج الشركة من نشاط التكرير.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ في 26جويلية1960.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):** بين الدولة التونسيّة ممثّلة في وزارة 2016-2020إمضاء عقد تحسين الأداء للشركة للفترة جوان 2الطاقة و المناجم و الطاقات المتجدّدة و الشركة التونسيّة لصناعات التكرير بتاريخ 2017.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تنضوي إستراتيجية الشركة التونسية لصناعات التكرير ضمن:

- التوجهات الإستراتيجية لقطاع الطاقة وبالأخصّ تلك المتعلّقة بسلك تكرير وخزن ونقل المواد البترولية الواردة بمخطّط التنمية الخماسي 2016-2020 المُصادق عليه بالقانون عدد 2017-28 المؤرّخ في 25أفريل2017،
- أهمّ التوجّهات الإستراتيجيّة للدولة في قطاع الطاقة "Horizons 2030" المُصادق عليها المجلس الوزاري المؤرّخ في 22 نوفمبر 2016.

- وتتمثّل أهمّ محاور الإستراتيجيّة الوطنيّة في قطاع تكرير و خزن و نقل المواد البترولية، في ما يلي:

- تأمين تزويد السوق التونسية بالمواد البترولية.
- إجراء تدقيق فني عاجل لمصفاة بنزرت حول دراسة المر دودية ، توفير السلامة، تأمين التزويد و المحافظة على الجانب البيئي.
- إنجاز برنامج استثمار لصيانة و تأهيل وسائل الإنتاج قصد تحسين المردودية, كما سيشمل هذا البرنامج تدعيم طاقة الخزن و تأمين السلامة و المحيط البيئي و تحسين مواصفات بعض المواد البترولية (على غرار البنزين و الغازوال) حتى تتطابق مع المواصفات العالمية و ذلك بالحدّ من نسبة الكبريت و البنزان.
- تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد: صيانة طاقات الخزن، تطوير شبكة النقل و تنويع المصادر.
- تجهيز و تأهيل الميناء البترولي ببنزرت حتّى يتمكّن من ضمان إرساء بواخر النفط و المواد البترولية كبيرة الحجم قبالة الشاطئ.
- ملائمة طاقة الخزن للمواد البترولية مع مستوى الإستهلاكو متطلبات المخزون الإحتياطي.
- إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل وفقا لمعايير العالمية للسلامة.
- تأهيل طاقة التخزين و التفريغ بالموانئ البترولّية على كامل تراب الجمهوريّة و تحسين مردوديتها للمساهمة في الحدّ من كلفة التزويد.
- التغطية ضدّ مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمحافظة على مستوى التوازنات المالية للمؤسسات و الدولة باستعمال الآلية المناسبة للغرض.

2. **الأهداف الإستراتيجية:** تتجسّم مساهمة الشركة التونسية لصناعات التكرير بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني لقطاع الطاقة لتشمل التوجهات التالية

- إنجاز مهمّة التدقيق الفني لمصفاة بنزرت.
- إنجاز أعمال صيانة و تأهيل لوسائل الإنتاج بالمصفاة قصد تحسين المردودية.
- تدعيم طاقة الخزن بالمصفاة.
- ضمان جودة المواد البترولّية المنتجة بالمصفاة قصد مطابقتها للمواصفات.
- تأمين تزويد السوق التونسية قصد تلبية حاجياتها من المواد البترولية.
- توفير شروط السلامة و المحافظة على البيئة.
- إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل بالمصفاة وفقا للمعايير العالمية للسلامة.

كما ستساهم الشركة بصفة غير مباشرة في تحقيق الأهداف التالية:

- تجهيز ميناء بنزرت بعوامة لتمكين إرساء بواخر النفط كبيرة الحجم.

- تأهيل الموانئ وتحسين مرد وديتها للمساهمة في الحد من كلفة التزويد.

- تأهيل الوسائل والإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد على النطاق الوطني.

- التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد البترولية بالأسواق الأسعار العالمية وكذلك تقلّبات سعر الصرف.

3. **تدخلات الفاعل العمومي:** تتلخّص أهم الإجراءات المصاحبة لتمكين الشركة من تنفيذ عقد تحسين الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة و المدرجة بهذا العقد، في تخصيص آلية للتمويل الذاتي لجزء من المشاريع الاستثمارية (في حدود 30 بالمائة) و ذلك عبر رصد بمنحة استثمار و تصرف في الآجال المحددة لذلك و طبقا لتقدم الأشغال و الانجازات على مستوى:

- بناء طاقات خزن اضافية للمواد البترولية تخصص لايواء المخزون الاحتياطي للبلاد من هذه المواد.

- بناء طاقات خزن اضافية لمادة غاز البترول المسال مطمورة تحت التراب sous-talus

- تأهيل مستودع الخزن الحالي للمواد البترولية عبر صيانة وإعادة بناء العديد من الخزانات القديمة

- المساهمة في تأهيل البنية التحتية وتوسعة طاقة استيعاب الميناء البترولي ببنزرت.

-انجاز مشروع تأهيل وحدة التقطير الجوي Revamping du Topping والذي هو حاليا في مرحلة الدراسات التي أسندت لمكتب مختص.

- كما أنه من الضروري تمكين من دعم موادها البشرية عبر اجراء انتدابات جديدة للغرض.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الصناعة

عدد 1: المجلس الوطني للاعتماد

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: اعتماد هياكل تقييم المطابقة

2- مرجع الإحداث: -قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر 2005

- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أفريل 2019

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: -

II- الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة:

- تعزيز قدرات المجلس الوطني للاعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالي للنشاط
- توسيع نشاط المجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقًا للمعايير الدولية التالية:
  - ISO/IEC 17065
  - ISO/IEC 17024
  - ISO/IEC 17043
  - ISO/IEC 17034
- الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
- إشعاع المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- تحقيق الاستقلالية المالية

2. الأهداف الاستراتيجية: تطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطني للاعتماد وتحسينها
- القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
- توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية
- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم إثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية ISO 15189

- الحفاظ على قيم المجلس الوطني للاعتماد من استقلالية ونزاهة وحفاظ على السرية والشفافية
- توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة
- تعزيز جاذبية المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- ترشيد نفقات المجلس الوطني للاعتماد وزيادة دخله

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025) :

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**675**	**747**	**1050**	**1080**	**1160**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	675 0	747 0	750 0	1080 0	1160 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	240	300	1500	0
المجموع	**675**	**987**	**1050**	**2580**	**1160**

بطاقة عدد 2: المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي:
تبعا لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالمهام الآتية:
- البحوث والدراسات والتحاليل والتجارب الكيميائية والفيزيائية والكهربائية والإلكترونية والعديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة ومراقبة الجودة وتطبيق القوانين ذات الصلة،
- مراقبة الجودة بصفة عامة ومطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.
- مقاومة الغش في تجارة البضائع والمواد الفلاحية والصناعية.
- اختبار المواد والمنتوجات بطلب من المحاكم والقطاع العمومي والخواص.
- المراقبة والتجارب بالطرق الهدامة والغير الهدامة للتجهيزات والمواد المختلفة.
- تعيير التجهيزات المختلفة والخزانات ومراقبة العدادات وكل العمليات المتعلقة بالمترولوجيا الصناعية والقانونية.
- القيام بالمراقبة الرسمية في إطار قرار السيد وزير الصناعة والطاقة المؤرخ في 22 فيفري 2000.
- صهر ومحص الذهب بالإضافة إلى اختبار المعادن الثمينة.

2) مرجع الإحداث: تم احداثها بمقتضي القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988
قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالصنف (ب).

3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: تطوير منظومة البنية التحية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.
2) الأهداف الاستراتيجية: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.

3) تدخلات الفاعل العمومي:

- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
- تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة.
- تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

III- الميزانيّة على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025) :

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	200	700	5138	2400
المجموع	**0**	**200**	**700**	**5138**	**2400**

بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

II. الاستراتيجية والأهداف

1-الاستراتيجية العامة: توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية

1- الأهداف الاستراتيجية:

- الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل
- تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم امتيازات مالية.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

3-تدخلات الفاعل العمومي:

- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
- الترويج للقطاعات الصناعية.

III.الميزانيّة على المدى المتوسط

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**12957**	**13656**	**14213**	**17790**	**18650**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	11877 1080	12541 1115	13098 1150	15624 2166	16400 2250
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	2375 24000	3483 18000	4600 25000	4800 20000	4900 20000
المجموع	**39332**	**35139**	**43848**	**43950**	**43550**

بطاقة عدد 4: الوكالة العقارية الصناعية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهّزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 والقانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 والقانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.

3-آخر عقد برنامج: 2010-2011

II. الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية العامة: تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس

2. الأهداف الاستراتيجية: مساهمة مباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
- توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة،
- تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	5000	3750	5000	24172	26600
المجموع	**5000**	**3750**	**5000**	**24172**	**26600**

بطاقة عدد 5: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

I. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II. الاستراتيجية والأهداف

1-الإستراتجيّة العامة:

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة وناجعة اقتصاديا.

2-الأهداف الاستراتيجية:

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمر بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،
- تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.
- المساهمة في القيام بالبحوث التطبيقية ونشرها لفائدة المهنيين،
- رئيس اللجنة الوطنية لبرمجة ومتابعة موسم الطماطم الفصلية المعدة للتحويل،

- عضو مجلس إدارة الجمعية المتوسطية العالمية للطماطم المصنعة «AMITOM» والمجلس العالمي للطماطم المصنعة «WPTC»
- مراقبة جودة المنتوجات المصنّعة من خلال القيام بالتحاليل والتجارب في مخبر المجمع المتحصل على شهادة الاعتماد منذ سنة 1999 (17 تحليل معتمد)،
- المتصرف في علامة الجودة الخاصة بمادة الهريسة ذو جودة عالية «FOOD QUALITY LABEL»،

3-تدخلات الفاعل العمومي:

- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

III. الميزانية على المدى المتوسط:

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**2220**	**1968**	**1986**	**2398**	**2518**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	1590 630	1556 412	1556 430	1634 764	1950 800
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز:	152	120	100	320	350
المجموع	**2372**	**2088**	**2086**	**2718**	**2868**

بطاقة عدد 6: المراكز الفنية القطاعية

I. التعريف

1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات القطاعات الصناعة حسب النشاط
2) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسّة: (2007-2009)

II. الاستراتيجية والأهداف

1) الاستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
2) الأهداف الاستراتيجية: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعة
3) تدخلات المراكز: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية:
   - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها.
   - تطوير قدراتها التنافسية.
   - مساندتها لتطوير صادراتها.

III- الميزانية على المدى المتوسط

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**13358**	**13550**	**14400**	**15120**	**15876**
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	13358 0	13550 0	14400 0	15120 0	15876 0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	4476	13317	13384	14053	14755
المجموع	**17834**	**26867**	**27784**	**29173**	**30541**

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج المناجم

بطاقة عدد1 : الديوان الوطني للمناجم

I– التعريف :

1. النشاط الرئيسي : التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.

2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية EPNA صنف "أ".

3. مرجع الإحداث : المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعاتالمحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.
- القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جويلية 1966 المنقح والمتمم للقانون عدد9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفير 1989.
- الأمر عدد 552 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط مشمولات المديرين العامين ومهم مجالس المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.
- الأمر عدد 556 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
- الأمر عدد2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
- الأمر عدد564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية المنقح بالأمر

عدد752 لسنة 1998 المؤرخ في 30 مارس 1998 وبالأمر عدد2378 لسنة 1999 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999.

- الأمر عدد 1694 لسنة 2007 المؤرخ في 05 جويلية 2007 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للمناجم.

5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:**

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

II– إطار القدرة على الآداء :

1. الإستراتيجية العامة:

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مباشرة

3.**أهمّ الأولويات والأهداف:**أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:

- ❖ تمكين البلاد من بنية جيولوجيّة أساسيّة وضروريّة لتوفير المعلومة التّي تهمّ سطح الأرض وخباياها ووضعها على ذمّة المتدخّلين في ميدان علوم الارض،
- ❖ جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التّراب التّونسي من موادّ معدنيّة وشبه معدنيّة وموادّ إنشائيّة وأحجار صناعيّة وغيرها،
- ❖ تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال الموادّ الانشائيّة والأحجار الصّناعيّة بالتّعاون مع دواوين التّنمية ووكالة النّهوض بالصّناعة وغيرهم،
- ❖ تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

لتحقيق أهدافه يعتمد الديوان في تنفيذ برامجه على العديد من آليات البحث والتحري العصرية من أجل توفير مخرجات عملية وذات قيمة تساعد على أخذ القرار وتتمثل خاصة في:

- الانتهاء من المشروع الوطني لجرد المواد الإنشائية لكامل تراب الجمهورية (أي الـ24 ولاية) ويشمل جرد و إبراز إمكاناتها من الحجارة الصناعية و تحديد المكامن المؤهلة للاستغلال،
- إنتاج خرائط منجمية للولايات الواقعة بالشمال الغربي والشرقي وبالوسط الغربي تشمل جرد وإبراز إمكاناتها من المواد المنجمية وإعداد دراسات معمقة للمكامن التي لها جدوى للاستغلال وقابلة للترويج،
- إنتاج خرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية بمقاييس متعددة لكامل البلاد لمساعدة مختلف المتدخلين في المجال كالبحث والتنقيب على المحروقات والمياه وإنجاز المشاريع الفلاحية والتهيئة الترابية والبيئة والمحيط والعمران وغيرها من المشاريع الهامة والتي تندرج عامة في مجال البنية التحتية.
- إحداث مركز للمعطيات الرقمية تخص المجال الجيولوجي والمنجمي لتونس وذلك بترقيم جميع المعطيات المجمعة لدى الديوان منذ أكثر من 50 سنة للمحافظة عليها وتصنيفها في بنوك معلومات خصوصية خاصة تسهل النفاذ إليها وحسن استغلالها من طرف المختصين والعموم،
- القيام بدراسات معمّقة لمكامن للرمل السيليسي عالي الجودة في إطار رخصتي بحث منجمية من المجموعة السادسة (فايض العيفة و قلعة بالرحاوي) ومواصلة التحري المنجمي برخصتي البحث من المجموعة الثالثة (جبل فج الهدوم وحمام الزريبة-جبل القبلي).

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2021	2022	2023	2024
نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	82,5	83,1	84,7	85,24	85.24	85.8	86.34

5. الجراءات المصاحبة:

- مراجعة قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم ليتماشى مع البرامج الحالية
- تطهير القوائم المالية
- قرض تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS

- ملف تسوية وضعية أعوان الديوان الوطني للمناجم بخصوص حقوقهم في التقاعد
- إعداد النظام الداخلي للصندوق الاجتماعي لأعوان الديوان الوطني للمناجم
- القيام بالإنتدابات الضرورية ودعم الديوان الوطني للمناجم
- مراجعة الجانب الترتيبي والمالي للنظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للمناجم المصادق عليه بمقتضى الامر عدد 2513 لسنة 1999 المؤرخ في 08 نوفمبر 1999.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وذلك في إطار المهام الجديدة للديوان وفق مشروع تحيين قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم.
- مراجعة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية والفنية.
- تنظيم الأرشيف الإداري والتقني.
- بناء مركز للتوثيق وبنوك المعلومات.
- تعهد وصيانة مباني الدّيوان
- تحيين منظومة التصرف الإداري.
- العمل على مواصلة واتمام عملية تأهيل المخابر والتأكيد بشهائد لبعض التحاليل.

III– الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2023 :

بيان النفقات	التقديرات (أ.د)
1- نفقات التأجير	5 146
2- نفقات التسيير العامة	970
3- نفقات الاستثمار	1 470
4- موارد ذاتية	200
المجموع	7 786

بيان النفقـــات	التقديـــــرات الوحدة: أ.د
1. ميزانية التصرّف العامة :	**6 106**
التأجير	5 146
مصاريف التسيير العمة	970
موارد ذاتية	200
2. ميزانية الاستثمار :	**2 320 (*)**
▪ البحوث الجيولوجية	280
▪ البحوث المنجمية	290
▪ الترويج الجيولوجي والمنجمي	100
▪ مشروع تثمين وترويج المناجم القديمة	380
▪ اقتناء تجهيزات مختلفة	510
▪ اقتناء محرك كهربائي (Transformateur)	-
▪ المخطط المديري للإعلامي (برنامج سنوي)	250
▪ مشروع المنتزه الجيولوجي مدنين-تطاوين	90
▪ تأهيل المخابر	20
▪ دراسة و تحديد التصدّعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية	65
▪ مشروع ستراتيغرافيا الرسوبيّات القارّية	25
▪ اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديري للإعلامية) ISO/CEI 27001	10
▪ إعداد أدوات التصرّف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف	70
▪ إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان لفترة 2021-2023	30
▪ مشروع إعادة تأهيل مركزي التوثيق وبنك المعلومات والمتحف الجيولوجي	50
▪ مشروع دراسة والحد من المخاطر الكيميائية بمخابر الديوان الوطني للمناجم	50
▪ جرد ومقاربة الأصول الثابتة ومخزونات الديوان	100
المجمـــوع	**8 636**

(*): تم رصد إعتمادات قدرها 850 ألف دينار بعنوان ميزانية 2022

بطاقة عدد2 : شركة فسفاط قفصة

I – التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته
2. **ترتيب المنشأة :** منشأة عمومية صنف "ك"
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**

شركة خفية الاسم

المعرف الجبائي : 000308T/A/M/000

المعرف لدى الجمارك:K130012

السجل التجاري : 4831996 قفصة

تاريخ الانخراط بنظام الصمان الاجتماعي : 01 أفريل 1964

5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة** : سنة 2010

II – إطار القدرة على الآداء :

1.الإستراتيجية العامة :

لا ينبغي أن يقتصر مشروع ميزانية سنة 2023 على مجرد توفير الموارد المالية و إنما هي فرصة للوقوف على التوجهات العامة للشركة ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة مسبقا والمتمثلة أساسا في :

- مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة والمحيط ،
- استرجاع نسق الإنتاج و الترفيع فيه قدر الإمكان .

- التسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى .
- ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية والمتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
- العمل على تحسين آليات العمل والمتابعة ومراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .
- ترشيد استهلاك وتعبئة الموارد المائية بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة والمتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط .
- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية من خلال العمل على تحسين المؤشرات الداخلية مع المحافظة على المستويات المرجعية

2.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال :تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي".

3.أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال الترفيع في طاقة الانتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي"وذلك من خلال:

- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات

❖ التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات

❖ إعادة تأهيل النقل الحديدي

❖ ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4.الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

5.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:تطور انتاج االفسفاط

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تطوّر انتاج الفسفاط	طن	3,88	2,83	3,53	6	6	6	6,5

أهم الأنشطة:

- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة وإيجاد الحلول للحد من الاعتصامات الاجتماعية بالحوض المنجمي لاسترجاع نسق الإنتاج.
- تحسين جودة المنتوج وتأهيل المغاسل القديمة.
- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل وإحكام توزيعه بين مراكز الإنتاج،
- تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع الجديدة لانتاج الفسفاط وأهمها:
  - مشروع أم الخشب: طاقة الانتاج 2,4 مليون طن/سنة من الفسفاط التجاري،
  - مشروع المكناسي: طاقة الانتاج 500 ألف طن/سنة من الفسفاط التجاري،

6.الإجراءات المصاحبة:

- مواصلة سد الشغورات وتعويض المغادرين
- مواصلة الإحاطة والتكوين للتقليص من تأثير النقص الكمي والنوعي (ارتفاع معدل الأعمار) في الأعوان بالخصوص في مستويات التسيير على نشاط الاستخراج والإنتاج.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2023 بصدد الإعداد.

بطاقة عدد3 : المجمع الكيميائي التونسي

I – التعريف

1. **النشاط الرئيسي :** إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية
2. **ترتيب المنشأة :** ب
3. **مرجع الإحداث :** قانون عدد 72-22 المؤرّخ في 10 مارس1972
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**

II – إطار القدرة على الآداء :

1. **الإستراتيجية العامة :** إسترجاع مكانةالمجمّع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرّفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيمكن من الرّفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** غير مباشرة

3 . **أهمّ الأولويات والأهداف :**

- تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،
- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقابس...
- وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالميّة.
- تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4. **الهدف:** دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.
5. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:** تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته	مليون دينار	968	669	1 520	4 733	6 275	2 810	2 807

6. **الإجراءات المصاحبة:**

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2023 بصدد الإعداد.

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

تقديم لمحة عن استراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

تندرج استراتيجية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة ضمن الاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية والمتعلقة بحقوق الانسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة الشاملة بين الجنسين بصفة خاصة من خلال ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 من أهمها **الهدف الخامس** المتعلق بالمساواة بين الجنسين باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الانسان ورافدا للقضاء على التهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة. **والهدف السابع** طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة والذي يرنو إلى دعم حصول الجميع نساء ورجالا وفئات مهمشة على الطاقة وبأسعار معقولة والنهوض بالطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية. وكذلك الهدف التاسع الصناعة التجديد والبنية التحتية ومن خلاله تعمل المهمة إلى تعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما على المستوى الوطني فتعتبر الخطة الوطنية لمأسسة وادراج النوع الاجتماعي المصادق عليها في 21 جوان 2018 والتي تهدف إلى تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات عبر أعمال التخطيط والبرمجة والميزانية والمنظومات الإحصائية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتمثل أهم آثارها في:

- منظومة مساءلة
- الرفع
- سياسات
- سياسات
- مخطط اتصالي

وتلعب مهمة الصناعة والمناجم والطاقة دورا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة حيث تساهم في تنفيذ الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة ومواقع القرار على المستوى الوطني والأثر الثالث الخاص بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل والأثر

الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق تم السعي إلى إدراج هذا التوجه ضمن استراتيجية المهمة من خلال الشروع في ضبط مؤشرات إحصائية تمكن من ضبط الإشكاليات وتحديد المسار الذي سوف تتخذه مصالح المهمة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

وفي هذا المجال شرع برنامج القيادة والمساندة في متابعة جملة من المؤشرات لتحديد تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في مواقع القرار باعتبار نسبة تواجدها ضمن إطارات الوزارة وكذلك نسبة مشاركة المرأة في دورات تطوير المهارات لدعم النهوض بالكفاءات دون تمييز بين الجنسين والعمل على تحديد الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون ذلك.

هذا وستتولى بقية برامج الوزارة خلال سنة 2023 العمل على ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج العملياتية حيث شرع برنامج الطاقة في القيام ببعض الدراسات التي تعتمد مؤشرات تهتم بحضور المرأة في قطاعات فنية كالمحروقات والطاقات المتجددة.